International Journal of Academic Multidisciplinary Research (IJAMR)
ISSN: 2643-9670
Vol. 6 Issue 7, July - 2022, Pages: 266-293

Government Investment Expenditure Considering the Volatility of Oil Revenues and the Current Spending Of Saudi Arabia Standard Study of 1980-2020

Dr. suad Abdulqader Qasim

Lecturer -College of Administration and Economics, University of Duhok
Suaad.qasim@uod.ac

Abstract: *the research seeks to show the impact of oil revenues and current spending on the volume of government investment spending based on the premise that government investment spending allocations are significantly affected by fluctuations in oil revenues, as well as the impact of current spending on investment spending allocations because investment spending is very flexible and has a greater and faster response to changes in government spending capacity than current spending, which is rising at a rapid pace as oil revenues increase and are difficult to reduce. With lower public revenues, the time (1980-2020) was adopted as a period during which political and economic events and transformations took place and oil prices experienced numerous fluctuations. For this purpose, the model was measured and estimated within the framework of the Johansen Methodology for Joint Integration using Eviews 12, which demonstrated a common integration relationship between research variables during the long and short period of time research, and the research through its analytical and standard effects indicated the causal relationship between oil revenues and current and investment spending, to complete the research with a set of conclusions and recommendations that would serve the research and confirm its hypothesis.*

Keywords: investment Expenditures, current Expenditures, oil revenues, Cointrgration, vector Error correction.

الانفاق الاستثماري الحكومي في ظل تقلبات الايرادات النفطية والانفاق الجاري للمملكة العربية السعودية

دراسة قياسية للمدة 1980–2020

د.سعاد عبدالقادر قاسم

مدرس

كلية الادارة والاقتصاد – جامعة دهوك

Suaad.qasim@uod.ac

المستخلص

يســـعى البحث الى بيان اثر الايرادات النفطية والانفاق الجاري على حجم الانفاق الاســـتثماري الحكومي، انطلاقا من فرضـــية مفادها ان تخصيصات الانفاق الاستثماري الحكومي تتأثر بشكل كبير بالتقلبات الحاصلة في الايرادات النفطية الى جانب ما يتركه الانفاق الجاري من تأثير على تخصيصات الانفاق الاستثماري لكون الانفاق الاستثماري يتصف بمرونة عالية جدا وذو استجابة اكبر واسرع للتغيرات الحاصلة في القدرة الانفاقية للحكومة مقارنة بالانفاق الجاري الذي يرتفع بوتيرة سريعة مع تزايد الايرادات النفطية ويصعب تخفيضه مع انخفاض الايرادات العامة، ولتحقيق ذلك تم اعتماد المدة الزمنية (1980–2020) باعتبارها مدة زمنية شـهدت احداث وتحولات سـياسـية واقتصـادية وتعرضـت خلالها اسـعار النفط لتقلبات عديدة. ولهذا الغرض تم قياس وتقدير الانموذج ضمن اطار منهجية جوهانسن للتكامل المشترك باستخدام برنامج Eviews 12 التي اثبتت وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات البحث خلال المدة المبحوثة في الآجلين الطويل والقصير كما توصل البحث عبر جانبيه التحليلي والقياسي الى بيان العلاقة

International Journal of Academic Multidisciplinary Research (IJAMR)
ISSN: 2643-9670
Vol. 6 Issue 7, July - 2022, Pages: 266-293

السببية بين الايرادات النفطية والانفاق الجاري والاستثماري، ليكتمل البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي من شانها خدمة البحث وتاكيد فرضيته.

الكلمات المفتاحية: الانفاق الاستثماري، الانفاق الجاري، الايرادات النفطية، التكامل المشترك، انموذج تصحيح حد الخطأ.

المقدمة

تعتمد السياسة المالية للمملكة العربية السعودية بشكل شبه كلي على عائدات الصادرات النفطية، التي تشكل الجزء الاكبر ضمن هيكل الايرادات العامة اذ تستأثر الايرادات النفطية بـــ (52.831%) من اجمالي الايرادات العامة و(40.22) نسبة الى اجمالي الناتج المحلي الاجمالي استنادا الى تقرير البنك المركزي السعودي لعام 2021، وعلى وفق ذلك فان دعم النمو الاقتصادي لغرض اعادة بناء اقتصاد حقيقي، لابد ان يرتبط بقيمة تلك الايرادات التي يتم تخصيص جزء منها للانفاق الاستثماري الحكومي.

لقد ساهمت الوفرة المالية التي حققتهاالايرادات النفطية في عقد السبعينيات على انعاش الاقتصاد السعودي فمنذ عام 1973 اخذت الايرادات النفطية تتزايد بشكل مواكب للتغيرات الحاصلة في اسعار النفط وكميات التصدير الامر الذي مكن السعودية من تكوين فوائض مالية نتيجة ماحققه الحساب الجاري من فائض في قيمة الصادرات النفطية حيث ترتب على تلك الفوائض المالية إحداث تحولات اقتصادية واجتماعية الامر الذي جعل معظم خطط التنمية الاقتصادية تستند على النفط كركيزة اساسية لإقامة وتمويل مشروعات البنية التحتية ولتغطية متطلبات جميع القطاعات الاقتصادية هذا الى جانب ما تم توفيره من الأحتياطيات الاجنبية في ظل المحافظة على مستويات منخفضة من الدين العام الخارجي، لترتبط عملية التنمية الاقتصادية في السعودية بعائدات الصادرات النفطية بشكل مباشر.

اهمية البحث

تبرز اهمية البحث في الاهمية النسبية للايرادات النفطية ضمن هيكل الايرادات العامة ومدى ارتباط انشطة قطاعات الاقتصاد القومي بقيمة الايرادات النفطية الخاضعة لتقلبات اسعار النفط وتغيرات العرض والطلب .كما تتأتى اهمية البحث من الدور الذي تمارسه الايرادات النفطية في مسار الانفاق الاستثماري الحكومي في اقتصاد ريعي كالاقتصاد السعودي يسعى الى تلبية احتياجات اقتصاده القومي ونمو وتطور قطاعاته في ظل تقلبات الايرادات النفطية وتزايد حصة الانفاق الجاري.

مشكلة البحث

في ظل عدم تنوع الاقتصاد السعودي بشكل يتوافق مع قدراته وامكاناته المالية والمادية فان الاستقرار والنمو الاقتصادي سيظل مرتبطا بنمط وهيكل الايرادات العامة التي تهيمن عليها الايرادات النفطية، الامر الذي من شانه استمرار تحكم مسار اسعار النفط بمستويات النشاط الاقتصادي الامر الذي يترتب عليه احداث تشوه وانحراف في توجهات السياسة المالية فيما يخص سياستها الانفاقية لينعكس ذلك على حجم مايتم تخصيصه للانفاق الاستثماري الحكومي الذي يواجه تراجعا كبيرا اثر انخفاض اسعار النفط لسنوات عديدة .

هدف البحث:

يسعى البحث الى استعراض وتحليل مسار تطور الانفاق الاستثماري وبيان اهميته في اقتصاد ريعي، يعتمد على الايرادات النفطية في تغطية معظم بنود موازنته العامة، كما يهدف البحث الى بيان اوجه الضعف والقوة في ادوات السياسة المالية في ظل اختلال بنية الانفاق العام التي تظهر حجم الانفاق الجاري وقدرته العالية في استحواذ الجزء الاكبر من الموازنة العامة للمملكة العربية السعودية خلال مدة البحث.

فرضية البحث

تنطلق فرضية البحث من ما طرحته الادبيات الاقتصادية بخصوص العلاقة الطردية التي تربط الايرادات النفطية بالمقدرة الانفاقية للبلدان الريعية خاصة فيما يتعلق بالانفاق الاستثماري الحكومي الذي يتحدد في ضوء الوفرة المالية الناتجة عن ارتفاع اسعار النفط. كما يفترض البحث ان انخفاض قيمة الايرادات النفطية لاتؤثر بشكل كبير على قيمة واتجاهات الانفاق الجاري الذي يحتفظ باستقرار نسبي على حساب تخصيصات الانفاق الاستثماري الذي يعد اكثر مرونة واستجابة للمقدرة الانفاقية للحكومة.

منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج الاستنباطي والاستقرائي في عرض وتحليل واقع العلاقة الني تربط كل من الانفاق الاستثماري الحكومي والايرادات النفطية والانفاق الجاري للمملكة العربية السعودية خلال مدة البحث الى جانب استخدام ادوات القياس الاقتصادي اعتماداً على منهجية جوهانسن-جيسلس للتكامل المشترك و السببية للوصول الى هدف البحث وتحقيق فرضيته.

البيانات ومصادرها

تم الاعتماد على بيانات سنوية لمتغيرات البحث المتمثلة في (الانفاق الاستثماري الحكومي، الايرادات النفطية، الانفاق الجاري) من الاحصائيات السنوية المنشورة على الموقع الرسمي لمؤسسة النقد العربي السعودي للمدة 1980-2020.

المبحث الاول: الاطار النظري والمفاهيمي للإيرادات النفطية والانفاق العام

مفهوم الايرادات النفطية

تمثل الإيرادات العامة بتنوع مصادرها إحدى أدوات السياسة المالية التي تمكن حكومات الدول من تلبية حاجات المجتمع والالتزام بمهامها فيما يخص اعادة توزيع الدخل داخل الاقتصاد القومي من خلال سياسة الانفاق العام (الافندي، 2012، 59).

وفيما يخص الايرادات النفطية فتتمثل في ايرادات بيع النفط الخام ومشتقاته في السوق الدولية والتي تتسم بعدم الاستقرار نتيجة تقلبات اسعار النفط وتغير معدلات الانتاج والتصدير،وعادة يطلق على تلك الايرادات بريع النفط والذي يعبر عن القيمة النهائية لبرميل النفط بعد استبعاد ما تم انفاقه على مراحل الصناعة النفطية من مرحلة الاستكشاف الى ان تصل المنتجات النفطية الى المستهلك النهائي(الشمري،2016، 9).

وعلى وفق ذلك فالإيرادات النفطية تستمد اهميتها من اهمية النفط كسلعة استراتيجية ودولية خاصة بالنسبة لدولة ريعية كالسعودية، يؤدي القطاع النفطي فيها دورا فاعلا ومؤثرا في مختلف الميادين والانشطة على مستوى الاقتصاد القومي ويعد عاملا اساسيا ومؤثرا في تكوين الدخل القومي وتوزيعه، كما ويساهم في تحديد نوعية الاستثمارات ومن ثم في تحديد اتجاهات خطط التنمية الاقتصادية، فالإيرادات المتأتية من قطاع النفط يتم إعادة تدويرها داخل الاقتصاد القومي عبر الموازنة العامة (برامج الانفاق العام)، التي تأخذ مسارا موازي لمسار تقلبات أسعار النفط فعندما ترتفع أسعار النفط تزداد النفقات العامة الامر الذي يجعل الايرادات العامة دالة للإيرادات النفطية (Ali,Asin,2020,169)

العوامل المؤثرة في قيمة الايرادات النفطية

تتنوع الاسباب والعوامل التي تؤثر في قيمة الايرادات النفطية وذلك من منطلق كون سلعة النفط سلعة استراتيجية لاتخضع للعوامل الاقتصادية وحدها كباقي السلع وانما تخضع لتاثير عوامل سياسية وبيئية وجيوسياسية من شانها احداث تقلبات في مسار اسعار النفط الامر الذي ينعكس في مسار وتوجهات السياسة المالية للبلدان المنتجة والمصدرة للنفط الخام ومن تلك العوامل نستعرض الآتي:

- **أسعار النفط الاسمية والحقيقية**: تتصف سلعة النفط بصفة التقلب الدائم في اسعارها، نظرا لكونها سلعة استراتيجية لا تنطبق عليها المعايير الاقتصادية وحدها وهذا ما يجعل الاقتصادات الريعية ومنها الاقتصاد السعودي خاضعا لدورت التقلبات السعرية للنفط الخام في السوق الدولية والتي

تنعكس على حجم الايرادات العامة من خلال تحديد قيمة الايرادات النفطية، فالتغيرات الحاصلة في هذه الأسعار تنعكس ايجابياً أو سلبياً على قيمة الايرادات النفطية خاصة فيما يتعلق بالتغيرات الحاصلة في الاسعار الحقيقية للنفط ومايتركه التضخم من اثر على الايرادات النفطية، خاصة وان جميع البلدان المصدرة للنفط الخام في العالم تستلم قيمة صادراتها النفطية بالدولار الامريكي باعتباره عملة رئيسة في تسوية المعاملات التجارية (حسانوف واخرون، 2020، 38).

- اسعار الصرف: ترتبط قيمة ايرادات النفط بمسار اسعار الصرف، وما يطرأ عليه من تغيرات، فقيمة ما يتم استيراده او تصديره من سلعة النفط تتحدد وفق قيمة الدولار الامريكي مثل باقي السلع المتاجر بها فمع الارتفاع والانخفاض النسبي لسعر صرف العملة المحلية امام الدولار الامريكي تتباين وتتغير قيمة ايرادات النفط اذ تتزايد عند استمرار انخفاض قيمة الدولار لمدة طويلة حيث يؤثر انخفاض قيمة الدولار امام العملة المحلية الى تقليص الطاقات الانتاجية التي تنعكس بدورها في القدرة التنافسية للبلد المصدر للنفط في السوق العالمية نظرا لارتفاع تكاليف الانتاج في ظل انخفاض قيمة الدولار وما يترتب على ذلك من اختلال في اساسيات السوق التي تدفع بأسعار النفط نحو الارتفاع، خاصة في ظل توسع عمليات المضاربة في السوق الفورية والسوق المستقبلية للنفط الخام والعكس في حالة تزايد قيمة الدولار امام العملات المحلية(Alharbi,2020,174).
- **القرار السياسي**: تتأثر الايرادات النفطية ما يتم اصداره من قرارات سياسية خاصة وان الكثير من القرارات التي تتخذها بعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام من شأنها خلق الاضطراب والاختلال في تجارة النفط الدولية كذلك إن للقرار السياسي تأثيرا أيضاً على قيمة الايرادات النفطية لا يقل عن العوامل المؤثرة الأخرى، فبعض القرارات الني تتخذه الدول المنجة والمصدرة في الجوانب السياسية ذات تاثير كبير في تحفيز أو تقليص إنتاج النفط وبالتالي زيادة أو تخفيض قيمة الايرادات النفطية.
- **الاحتياطيات النفطية**: تتأثر معدلات الانتاج النفطي و طاقات التصدير بحجم الاحتياطي المؤكد خاصة في ظل تكاليف استخراج وانتاج تتلاءم وتتوافق مع اسعار النفط وحجم المعروض النفطي في السوق الدولية . ان اكتشاف احتياطيات جديدة للنفط والغاز الطبيعي تعمل على زيادة فرص البلد في الاستثمار النفطي في ظل اعتماد تكنولوجية متطورة تسمح بالنفاذ الى طبقات اعمق وصولا لمكامن النفط التي لم يتم استغلالها سابقا الامر الذي من شانه زيادة ايرادات النفط من جهة ومن جهة اخرى فان استخدام التكنولوجية الحديثة في ظل تمتع مناطق الانتاج النفطي بحقول خصبة ستعمل على تقليل كلف الاستخراج والانتاج مما يزيد بذلك من الايرادات النفطية (حسانوف واخرون، 2020، 42).
- **الطاقة الإنتاجية**: تتحدد معدلات الانتاج اليومي للنفط الخام في ضوء مجموعة من العوامل البيئية والسياسية والاقتصادية والفنية التي تتباين من حيث تأثيرها وانعكاسها في قيمة الايرادات النفطية كما ان قدرة البلد الانتاجية تحدد مقدار العرض النفطي في السوق التي تؤثر بدورها في حركة اسعار النفط وامدادات النفط

(Foudeh,2017,174) وعلى وفق ما سبق فان الايرادات النفطية تتحدد في ضوء الامكانيات النفطية المتاحة والتي تتمثل في حجم الاحتياطي النفطي والطاقة الانتاجية والتصديرية للنفط الخام في ظل اسعار نفط تنسجم مع حاجة البلد للإيرادات.

وفيما يخص المملكة العربية السعودية فانها تؤدي دورا فاعلا وايجابيا في سوق النفط العالمية، حيث تاتي بالمرتبة الثانية بعد فنزويلا من حيث احتياطيات النفط الخام المثبتة بواقع (267.1 مليار برميل) لتشكل بذلك حصتها (17.2%) من الاحتياطي النفطي العالمي، البالغ نحو (1.55) تريليون برميل نهاية عام2020. وعلى مستوى دول الشرق الاوسط بلغت نسبة احتياطيات السعودية من النفط الخام (31.1%) من الاحتياطي في دول منطقة الشرق الأوسط و(و21.6%) من احتياطي دول منظمة أوبك نهاية عام 2020.

اما من حيث الانتاج فالسعودية تحتل المرتبة (الاولى) ضمن بلدان منظمة اوبك و(الثالثة) بمتوسط انتاج(10.2) مليون برميل في اليوم، كما وان نسبة الطلب العالمي على النفط السعودي هي (10.7%) يوميا، وترتفع هذه النسبة الى (13%) عند الإنتاج وفق طاقتها القصوى ووفقا لذلك فان المملكة العربية السعودية تساعد بفائض طاقتها الانتاجية على تحقيق التوازن المطلوب في السوق الدولية (opec,2021).

International Journal of Academic Multidisciplinary Research (IJAMR)
ISSN: 2643-9670
Vol. 6 Issue 7, July - 2022, Pages: 266-293

الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري

تعد النفقات العامة أحدى أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق التوازن الاقتصادي وتحقيق الأهداف الاقتصادية ومنها الاستقرار الاقتصادي باعتبارها القناة التي يتم من خلالها تلبية الحاجات الاساسية والمتنوعة لكافة افراد ومؤسسات المجتمع وذلك من خلال تاثيرها الفاعل والرئيس في تسريع عملية التنمية وتحقيق زيادة في قيمة الناتج المحلي الاجمالي الذي يعد مرتكزا للنمو الاقتصادي، فكلما ارتفع معدل نمو الناتج المحلي كلما دل ذلك على قدرة وفاعلية الحكومة في سياستها المالية والانفاقية اعتمادا على تطور فلسفتها الاقتصادية والاجتماعية ودرجة تطور وتحضر المجتمع(حسن، 2014، 5).

ووفقا لما توصل اليه الاقتصادي (Wagner) في دراسته لتطور الانفاق في الدول الاوربية في القرن التاسع عشر والتي استخلص منها قانون سمي باسمه قانون (واجنز) الذي ينص على ان تزايد وتوسع حجم الحكومة في النشاط الاقتصادي هو انعكاس لنمو الناتج المحلي الاجمالي وينطبق الامر بشكل خاص على الاقتصادات الريعية التي تشهد اقتصاداتها نمواً ملحوظ في الانفاق العام بمعدلات اعلى من معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي(Foudeh,2017,178).وعلى وفق علاقة الانفاق الحكومي بالثروة القومية ومدى مساهمة الانفاق الحكومي في تكوين رؤوس الأموال المادية للمجتمع فقد تم تقسيم الانفاق الحكومي على النحو الآتي:

- **الانفاق الحكومي الجاري**
- **الانفاق الحكومي الاستثماري**

وفيما يخص الانفاق الحكومي الجاري فيتمثل بالنفقات التي تُمكن الحكومة من تسيير إداراتها للمؤسسات العامة حيث يخصص جزء كبير منها لتلبية متطلبات تمويل اعباء القطاع الاداري للحكومة كالامن القومي والقضاء والخدمات العامة من مرافق ادارية وغيرها ومايتم تخصيصه لدفع الرواتب والاجور والمعاشات التقاعدية الى جانب الانفاق على السلع والخدمات المخصصة الاستهلاكية ويمكن تصنيفها على النحو الآتي:

1. الانفاق على كل ما تقدمه الدولة من خدمات عامة وماتستلزمه من سلع مرتبطة بهذه الخدمات التي تقدمها الدولة، وتشمل هذه النفقات الرواتب والأجور التي تدفعها الدولة للعاملين لديها ومشتريات الحكومة من السلع والخدمات فضلاً عن مشتريات الحكومة للأغراض العسكرية.
2. النفقات التحويلية والتي تتضمن الإعانات والمساعدات الاجتماعية والاقتصادية التي تقدمها الدولة للأفراد والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية.
3. واستنادا الى ذلك فان الدولة تسعى من خلال انفاقها الجاري إلى تحقيق أقصى منفعة للمجتمع من اجل رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لعموم المجتمع وتحقيق الاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية للدولة مستهدفة زيادة دخلها القومي(الحمود، 2004، 57).

الانفاق الاستثماري الحكومي

يشكل الانفاق الاستثماري احدى مكونات الطلب الكلي، الذي من خلاله يتحدد حجم واتجاهات النمو الاقتصادي في الاجل الطويل لأي دولة فالتخصيصات الاستثمارية للقطاع العام لمشروعات البنية التحتية سينتج عنها تشغيل اكبر قدر من الموارد الاقتصادية المعطلة، مما يشجع قطاع الاعمال على توسيع حجم اعماله من جهة وتعويض ضعف مساهمة الاستثمار الخاص من جهة اخرى. كما يمثل الإنفاق الاستثماري الحكومي، اجمالي المبالغ النقدية التي تقوم الحكومة بأنفاقها على مشروعات البنى التحتية وانشطة القطاعات الاقتصادية بهدف تحقيق منفعة اجتماعية من خلال زيادة معدلات النمو الاقتصادي، إذ يساهم هذا النوع من الانفاق في زيادة التكوين الرأسمالي الثابت الى جانب ما يقدمه الاستثمار الحكومي من مساهمة في تكوين رأس المال البشري من خلال الانفاق على الصحة والتعليم.

ونظرا لكون الانفاق الاستثماري يتأثر بالسياسة الاستثمارية والسياسة الانفاقية للدولة التي تعتمد بدورها على حجم الايرادات العامة وخاصة

الايرادات النفطية واولويات خطط التنمية الاقتصادية، عليه فان السمة الغالبة على الاستثمار الحكومي هي التذبذب وعدم الاستقرار ويظهر تأثير ذلك في حالة الرواج والكساد(Cavallo and Daude,2008,8)، إذ ترتبط عملية التنمية الاقتصادية في معظم الاقتصادات الريعية ومنها الاقتصاد السعودي بعائدات الصادرات النفطية فمع ارتفاع اسعار النفط لسنوات عديدة، تمكن الاقتصاد السعودي من رفع معدلات النمو الاقتصادي ليترتب على ذلك تحسن واضح في مستوى اداء وفاعلية العديد من القطاعات والمتغيرات فالتوسع في الانفاق العام وخاصة الانفاق الاستثماري يعتمد على الوفرة المالية المتحققة من صادرات النفط الخام التي تتناسب طرديا مع الاسعار وكميات التصدير. وعلى وفق ما سبق فان الانفاق الاستثماري يتم تقسيمه الى نوعين:

النوع الاول ويشمل النفقات الاستثمارية المباشرة ينصرف هذا النوع الى ما تخصصه الحكومة من مبالغ نقدية كجزء من انفاقها العام على اقامة مشروعات متنوعة وضرورية لقطاعات الاقتصاد القومي يتعذر على القطاع الخاص القيام بها و التي من شأنها توفير سلع وخدمات تتوافق مع الطلب الكلي وحاجة البلد للاستهلاك المحلي او للتصدير الامر الذي يساهم في تحقيق توازن ميزان المدفوعات وتقليل الاثار التضخمية والمساهمة في معالجة الاختلال في العرض والطلب الكلي **أما النوع الثاني من النفقات فهي الاستثمارية غير المباشرة** التي تنفقها الحكومة على مشروعات البنى التحتية الضرورية باعتبارها مشروعات اساسية لخدمة المجتمع وتعتمد عليها معظم الانشطة الاقتصادية نظرا لارتفاع كلف التمويل وما تستغرقه من مدة للتنفيذ(العبيدي، 2011، 20).

اهمية الانفاق الاستثماري الحكومي

1. يترتب على التغيرات الحاصلة في مقدار مساهمة الانفاق الاستثماري الحكومي في النشاط الاقتصادي التاثير في دورة الاعمال والتي تنعكس بدورها في قيمة الناتج المحلي الاجمالي بشكل مباشر حيث ان سرعة تاثير واستجابة الناتج المحلي الاجمالي تكون اكبر مع توسع نطاق قطاعات السلع الراسمالية ومشروعات البنى التحتية مقارنة بالتغيرات والتطورات النسبية في مقدار ونوعية السلع الاستهلاكية والخدمات التي توفرها الحكومة.
2. من شان الانفاق الاستثماري الحكومي ان يؤثر على توجهات السياسة النقدية من خلال تاثيرها المباشر على سعر الفائدة ويعتمد ذلك على حجم الاستثمار ومجالاته.
3. يلعب الاستثمار الحكومي دورا مؤثرا في النشاط الاقتصادي من خلال تاثيره في اجمالي الاستثمار خاصة في حال اعتماد مشاريع وقنوات استثمارية تزيد من فرص زيادة التكوين الراسمالي الثابت خاصة في ظل ضعف او محدودية مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي(Ghali,1997,189).
4. يساهم الانفاق الاستثماري الحكومي في زيادة مرونة الجهاز الانتاجي خاصة في ظل فترات الكساد والازمات الاقتصادية باتجاه اعادة التوازن من خلال سياسات الاقتصاد الكلي، فبعد ازمة الكساد العظيم، برزت اهمية الاستثمارات الحكومية على البنية التحتية الامر الذي دفع معظم الحكومات الى زيادة انفاقها على المشروعات العامة كجزء من حزمة التحفيزات المالية المصححة لدعم النمو الاقتصادي باعتبار أن كل زيادة في هذا الأنفاق تمثل أما إضافة طاقة إنتاجية جديدة أو أصلاح طاقة إنتاجية معطلة الامر الذي من شانه العمل على زيادة الناتج واعادة هيكلة الاقتصاد القومي نحو تنويع القطاعات الاقتصادية للخروج من الازمة او تخفيف حدتها.
5. تكمن اهمية الانفاق الاستثماري الحكومي في مساهمته الفاعلة في تكوين الثروة وتنميتها وبالتالي زيادة معدلات التكوين الرأسمالي الثابت التي من شانها توفير مستلزمات الانتاج لدعم الهياكل الارتكازية بما يخدم متطلبات الاهداف الاقتصادية للبلد خاصة وان اهمية ذلك تظهر من خلال ما يقدمه هذا النوع من الاستثمار من دفعة قوية للنشاط الاقتصادي يترتب عليه تقوية الروابط الامامية والخلفية بين المشاريع ضمن

الانشطة الاقتصادية المتعددة من خلال اقامة مشاريع متكاملة عموديا وافقيا يتم من خلالها تحفيز وتوجيه القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي (Gaspar,2020, 12).

6. ان ما تقدمه الحكومة من مشروعات استثمارية خاصة في مجالات البنى التحتية كالطرقات والمياه ومشروعات تنمية وتطوير المؤسسات التعليمية من شانها رفع مستوى المعيشة وزيادة رفاهية الافراد وبذلك فهي تزيد من دور وفاعلية الافراد داخل المجتمع.
7. يترتب على مساهمة الحكومة في النشاط الاقتصادي تحقيق زيادة في الانتاج كما ونوعا الامر الذي يرفع من انتاجية عناصر الانتاج خاصة انتاجية راس المال البشري ليزيد بذلك متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (الرسول والعمر، 2010، 6).
8. من خلال ما تقوم به الحكومة من استثمارات فانها بذلك تعمل على توفير العديد من المتطلبات والحاجات الاساسية للافراد اضافة الى توفير العديد من فرص العمل ووظائف جديدة الامر الذي يساهم نسبيا في خفض اعداد العاطلين عن العمل وتخفيف حدة الفقر.
9. يستأثر الانفاق الاستثماري في البلدان النامية باهمية كبيرة ضمن خططها التنموية إذ تشكل الدفعة القوية في مسار النمو الاقتصادي باتجاه تحسين البنيان الاقتصادي والاجتماعي، لتسهيل وتحفيز القطاع الخاص على الاقدام على الاستثمار في المشروعات ذات الربحية المنخفضة او التي تتطلب رؤوس اموال عالية فكلما زادت قدرة البلد على الاستثمار أمكن له الإسراع في دفع عملية التنمية إلى الأمام وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام(Gaspar,2020,12).

تحليل واقع الايرادات النفطية في اقتصاد المملكة العربية السعودية

يرتبط اقتصاد المملكة العربية السعودية بإيرادات قطاع النفط، باعتبارها المورد الاساس لتمويل الموازنة العامة، فمع تزايد وتنوع متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل التطور الاقتصادي والتكنولوجي العالمي، تزايد دور الحكومة في النشاط الاقتصادي ليتزايد على اثر ذلك حجم الانفاق الحكومي خاصة مع تنوع مجالاته و اتجاهاته وتخصيصاته بمعدلات كبيرة خلال العقود الاربع الماضية، وعلى وفق ذلك فان الجدول (1) والجدول(2) يظهران لنا مسار تطور متغيرات البحث خلال المدة 1980-2020 وعلى النحو الآتي:

شهد الاقتصاد السعودي خلال مدة البحث تطورات اقتصادية واجتماعية مهمة نتيجة لتحسن مستويات أسعار النفط وارتفاع الطاقات التصديرية. وقد انعكست الزيادة في الايرادات النفطية على كافة مؤشرات وقطاعات الاقتصاد الوطني ويمكن الكشف عن هذه التطورات من خلال المؤشرات الآتية:-

يتبين لنا من معطيات الجدول (1) التغيرات الحاصلة في اسعار النفط وما ترتب على ذلك من تغيير في حجم وقيمة صادرات النفط الخام خلال مدة البحث وانعكاس ذلك التغيير في الايرادات النفطية، ففي عام 1980 وصل سعر النفط الخام الى (35.156) دولار وعلى اثر ذلك زادت السعودية من صادراتها النفطية لتبلغ (9,223.2) م/ب/ي لتصبح بذلك الايرادات النفطية (31,9305) مليار ريال تزايدت عن ذلك لتصل الى (32,8594) مليار ريال عام 1981 مع ارتفاع اسعار النفط الى (36.929) دولار، نتيجة نقص الامدادات النفطية جراء الحرب العراقية –الايرانية ، بيد انه ومع هبوط اسعار النفط الخام الى (32.439) دولار في عام 1982 وخلال المدة (1982-1986) اخذت اسعار النفط تنخفض وبشكل ملحوظ لتصل الى (13.53) في عام 1986 ياتي ذلك بعد ان قامت السعودية بزيادة انتاجها من النفط لتزيد بذلك حصتها في السوق وتصل صادراتها النفطية الى (3,265.8) مليون برميل وبهذا تخلت السعودية عن دورها كمنتج مرجح وعجلة للتوازن في السوق وعلى اثر ذلك ونتيجة لزيادة المعروض النفطي ونقص التنسيق بين بلدان منظمة اوبك إذ قامت بعضها بتخفيض سعر نفوطها لزيادة صادراتها، لتواجه السوق النفطية حرب اسعار اوصلت سعر برميل النفط الى (13.53) مما انعكس ذلك الانخفاض في الايرادات النفطية التي بلغت (42464) مليار ريال.

International Journal of Academic Multidisciplinary Research (IJAMR)
ISSN: 2643-9670
Vol. 6 Issue 7, July - 2022, Pages: 266-293

كما ونستدل من خلال معطيات الجدول (1) ان نسبة الايرادات النفطية الى اجمالي الايرادات العامة اتبعت مسارا تنازليا حيث سجلت اعلى نسبة في عام 1980 بلغت (91.728) مليار ريال الامر الذي يظهر درجة تأثير التغيرات الحاصلة في اسعار النفط وكميات التصدير في قيمة الايرادات النفطية ونسبتها الى اجمالي الايرادات العامة للدولة . كما ان التغيرات الحاصلة في قيمة الناتج المحلي الاجمالي كانت انعكاسا للتغيرات في الايرادات النفطية نظرا لارتباط الاقتصادي السعودي بعائدات النفط الخام بشكل كبير، باعتباره اقتصاد ريعي، إذ كانت اعلى قيمة للناتج المحلي الاجمالي خلال المدة (1980-2000) في عام 1981 اذ بلغت (1359821) مليار ريال وما يؤكد درجة الارتباط المباشر بين الايرادات النفطية وقيمة الناتج المحلي الاجمالي، نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي حيث كانت اعلى نسبة في عام 1980بلغت (73.23) اما ادنى نسبة فكانت (45.68) في عام 1985 كذلك في عام 1988 حينما وصلت اسعار النفط الى (14.24) دولار، ووفقا لذلك فقد بلغت الايرادات النفطية (48400) مليار ريال لتصبح مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي(57.30) حيث قامت السعودية بزيادة انتاجها لتزيد ذلك من صادراتها النفطية من (2,416.5)عام 1987 الى (3,030.1) نهاية عام 1988وتفسير ذلك يعود الى ان السوق النفطية خلال المدة 1980-2000 شهدت تحولات عديدة منها ما كان مرتبطا بجانب العرض ومنها ما كان مرتبطا بجانب الطلب وفقا للعديد من الاسباب والاوضاع التي القت بظلالها على سلعة النفط ففي عقد الثمانينيات كان للحرب العراقية – الايرانية دور كبير في تلك التقلبات السعرية مرورا بحرب الاسعار التي نشبت بين البلدان المنتجة والمصدرة للنفط الخام ومع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي تسببت حرب الخليج الثانية وغزو العراق للكويت في احداث تحولات في السوق النفطية تبعتها الازمة الاسيوية عام 1997 التي تزامنت مع بدء العراق تصدير نفطه وفقاً لبرنامج النفط مقابل الغذاء والدواء، مما كان لذلك تداعيات كبيرة على الاقتصاد العالمي وخاصة على نشاط السوق النفطية ليتسبب ذلك في حدوث هبوط كبير في الايرادات النفطية حينما بلغ سعر برميل النفط (12.28) دولار عام 1998اذ وصلت الى (79998) مليار ريال نهاية ذات العام.

وبعد ذلك اخذت اسعار النفط تتزايد لتصل الى (27.6) دولار ولتزيد على اثر ذلك الايرادات النفطية بواقع (214424) مليار ريال وبنسبة مساهمة للقطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي (15.078) نهاية عام 2000. وخلال المدة 2001-2010 تراوحت اسعار النفط بين هبوط وارتفاع لتسجل اعلى قيمة لها في عام 2008 اذ وصل سعر النفط فيها الى (94.45) دولار للبرميل وجاء هذا الارتفاع استجابة للنمو الاقتصادي في كل من الصين والهند نظرا لكونهما من اكثر البلدان المستوردة والمستهلكة للنفط الخام بعد الولايات المتحدة وفقا للبيانات الصادرة عن منظمة اوبك. ولان دول منظمة اوبك لم تكن قادرة على تلبية الطلب المتزايد ،اخذت الاسعار اتجاها تصاعديا نظرا لمحدودية العرض النفطي(Opec,2019).

وجدير بالذكر ان سعر النفط في شهر تموز من عام 2008 كان قد وصل الى (147) دولار للبرميل وكان اعلى سعر وصل اليه برميل النفط، نتيجة لاشتداد المضاربات الامر الذي انعكس في قيمة الايرادات النفطية لذلك العام اذ وصلت الى (983369) مليار ريال وبنسبة مساهمة للقطاع النفطي بـــ (51.074) الى الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بأدنى قيمة للإيرادات في عام 2002 إذ بلغت (166100)مليار ريال وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي بواقع (55.20). بيد انها انخفضت عن ذلك بكثير لتصل الى (61.06) دولار نهاية عام 2009 متأثرة بأزمة الرهن العقاري لكن سرعان ما اخذت اسعار النفط تتزايد لتصل الى (77.45) دولار نهاية عام 2010 لتسجل الايرادات النفطية (670235) مليار ريال ونسبة مساهمة للقطاع النفطي بـــ (44.52) الى اجمالي الناتج المحلي وبنسبة (90.466) الى اجمالي الايرادات بعد ان بلغت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي(46.82) وبنسبة (85.213) الى اجمالي الايرادات العامة في عام 2009.

وفيما يخص المدة 2011-2020 فقد واصلت اسعار النفط تقلباتها خاصة في اعقاب الربيع العربي عام 2011 وما شكلته الاضطرابات السياسية في المنطقة من تأثير في امدادات النفط الخام خاصة النفط الليبي ذو الجودة العالية، الامر الذي ادى الى تناقص المعروض النفطي بما يقارب (1.6) مليون برميل يوميا ، ليدفع بذلك الاسعار نحو الارتفاع حيث وصل سعر برميل النفط نهاية عام 2011 الى (107.46) ومن ثم الى

International Journal of Academic Multidisciplinary Research (IJAMR)
ISSN: 2643-9670
Vol. 6 Issue 7, July - 2022, Pages: 266-293

(109.45) نهاية عام 2012 وهي اعلى قيمة وصلت اليها اسعار النفط خلال مدة البحث ويعود ذلك لقيام الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي بفرض حظر على صادرات النفط الايراني ليشكل ذلك نقصا في المعروض النفطي بمليون برميل يوميا، وفقا لما جاء في التقرير السنوي لمنظمة اوبك لعام 2016 الامر الذي زاد من مخاوف نقص الامدادات خشية قيام ايران برد فعل عسكري ازاء ذلك وهذا ما ابقى اسعار النفط مرتفعة مما زاد من قيمة الايرادات النفطية حيث وصلت في عام 2011 الى (1034362) مليار دولار بواقع (92.558) نسبة الى اجمالي الايرادات العامة و (47.474) نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي اما في عام 2012 فقد سجلت الايرادات النفطية (1144818) مليار دولار لتشكل بذلك (91.840) نسبة الى اجمالي الايرادات العامة و (45.40) نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي.

ونظرا لتعدد الاطراف المساهمة في السوق النفطية وتعدد منتجي النفط خاصة خارج منظمة اوبك فان امكانية بقاء اسعار النفط فوق عتبة المئة دولار لثلاث سنوات ساهم في دخول حقول جديدة للنفط الخام لدول اوبك وخارج منظمة اوبك ومصادر جديدة للطاقة خاصة النفط الصخري ليتزامن ذلك مع تباطؤ النمو الاقتصادي لمعظم الدول الصناعية الى جانب انحسار المخاوف السياسية في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا الى حدما حيث وصل سعر النفط الى (96.29) دولار نهاية عام 2014 ومن ثم الى (49.49) دولار نهاية عام 2015 لتنخفض الايرادات النفطية بذلك الى (913347) مليار ريال و (446432) مليار ريال وبنسبة (87.810) و (72.864)الى اجمالي الايرادات العامة ونسبة (42.69) و(42.69) لمساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي على التوالي.

وبالعودة الى معطيات الجدول (1) نلاحظ انه في عام 2016 شهدت اسعار النفط انخفاضا ملحوظا أذ وصل سعر البرميل الى (40.76) دولار الامر الذي دفع السعودية الى زيادة صادراتها النفطية من (7,163.3) مليون برميل عام 2015 الى (7,463.4) مليون برميل نهاية عام 2016 لتلبية انفاقها العام. ليسجل بذلك (333698) مليار ريال قيمة للإيرادات النفطية وتشكل وفق ذلك نسبة (64.240) الى اجمالي الايرادات العامة ونسبة (43.99) مساهمة قطاع النفط في اجمالي الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بالأعوام 2011-2014 .

وتعزى اسباب هذا الانخفاض الى تراجع معدلات النمو الاقتصادي للصين باعتبارها من كبار مستوردي النفط وانحسار المخاوف الجيوسياسية الى حد ما الى جانب عوامل اخرى كان لها دور كبير في زيادة المعروض النفطي الى جانب بروز دور النفط الصخري في الولايات المتحدة لتواجه السوق النفطية على اثر ذلك صدمة اخرى. وهذا ما يؤكد فرضية إن الايراد العام في الاقتصادات الريعية شديد الحساسية للتغيرات التي تطرأ على أسعار النفط الخام.

جدول (1) المؤشرات النفطية والاقتصادية للمملكة العربية السعودية للمدة 1980-2020

السنوات	سعر النفط	صادرات النفط الخام م /ب/ ي	الايرادات النفطية	الايرادات غير النفطية	اجمالي الايرادات العامة	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة	نسبة الايرادات النفطية/اجمالي الايرادات العامة	نسبة الانفاق العام للناتج المحلي الاجمالي	نسبة مساهمة القطاع النفطي للناتج
1980	35.156	9,223.2	319305	28795	348100	1333904	91.728	17.74903	73.23
1981	36.929	9,017.9	328594	39412	368006	1359821	89.290	20.9329	71.22
1982	32.439	5,639.4	186006	60176	246182	1077932	75.556	22.72054	61.29
1983	29.04	3,920.8	145123	61296	206419	904909	70.305	25.43747	52.76
1984	28.2	3,186.9	121348	50161	171509	862727	70.753	25.07896	50.68
1985	27.01	2,150.7	88425	45140	133565	778227	66.204	23.644	45.68

56.05	15.09095	55.510	910625	76498	34034	42464	3,265.8	13.53	**1986**
53.12	21.74934	64.930	850228	103811	36406	67405	2,416.5	17.73	**1987**
57.30	14.64676	57.210	961687	84600	36200	48400	3,030.1	14.24	**1988**
56.50	16.18542	66.230	956849	114600	38700	75900	3,335.5	17.31	**1989**
60.95	36.16157	72.933	1102228	272920	73871	199049	4,499.8	22.26	**1990**
65.33	38.4511	77.785	1267649	316639	70342	246297	6,526.3	18.62	**1991**
64.79	18.12984	75.916	1318197	169647	40857	128790	6,581.9	18.44	**1992**
63.62	14.45063	74.924	1300220	141445	35469	105976	6,292.9	16.33	**1993**
63.48	12.52603	74.040	1307485	128991	33486	95505	6,233.6	15.53	**1994**
63.17	13.27548	72.169	1310258	146500	40772	105728	6,290.8	16.86	**1995**
62.74	14.73191	75.932	1344815	179085	43103	135982	6,109.3	20.29	**1996**
61.26	16.27409	77.852	1359658	205500	45515	159985	6,184.5	18.68	**1997**
61.35	13.58544	56.493	1398998	141608	61610	79998	6,390.4	12.28	**1998**
58.72	13.65477	70.834	1346350	147454	43007	104447	5,719.7	17.48	**1999**
59.47	16.54764	83.089	1422088	258065	43641	214424	6,253.1	27.6	**2000**
57.84	18.16111	80.608	1404870	228159	44244	183915	6,035.9	23.12	**2001**
55.20	17.10292	77.981	1365264	213000	46900	166100	5,284.6	24.36	**2002**
58.26	16.92183	78.840	1518748	293000	62000	231000	6,522.9	28.1	**2003**
57.74	17.39431	84.121	1639617	392291	62291	330000	6,813.1	36.05	**2004**
57.01	20.01576	89.404	1731006	564335	59795	504540	7,208.9	50.64	**2005**
54.69	22.10576	89.726	1779274	673682	69212	604470	7,029.4	61.08	**2006**
51.58	25.72915	87.459	1812139	642800	80614	562186	6,962.1	69.08	**2007**
50.70	27.01104	89.317	1925394	1100993	117624	983369	7,301.7	94.45	**2008**
46.82	31.62856	85.213	1885745	509805	75385	434420	6,267.6	61.06	**2009**
44.52	33.01157	90.466	1980778	740872	70637	670235	6,644.1	77.45	**2010**
45.40	37.94303	92.558	2178793	1117527	83165	1034362	7,218.1	107.46	**2011**
45.25	39.93549	91.840	2296699	1246538	101720	1144818	7,556.8	109.45	**2012**

43.35	42.1731	89.800	2358693	1152612	117564	1035048	7,570.7	105.87	**2013**
42.69	46.65346	87.810	2444841	1040141	126794	913347	7,153.5	96.29	**2014**
43.17	39.33983	72.864	2545237	612693	166261	446432	7,163.3	49.49	**2015**
43.99	32.09392	64.240	2587758	519457	185759	333698	7,463.4	40.76	**2016**
42.95	36.20685	63.036	2568572	691510	255611	435899	6,968.3	52.43	**2017**
42.85	40.9953	67.495	2633148	905609	294370	611239	7,371.5	69.78	**2018**
41.30	40.10105	64.134	2641938	926846	332422	594424	7,038.1	64.04	**2019**
40.22	42.47508	52.831	2532624	781834	368785	413049	6,658.6	41.07	**2020**

المصدر: المصدر: البيانات مأخوذة من الاحصائيات المنشورة على الموقع الرسمي للبنك المركزي السعودي (مؤسسة النقد العربي السعودي سابقا)على الرابط الآتي:
www.sama.gov.sa/ar- sa/EconomicReports/pages/YearlyStatistics.aspx

وبالعودة الى بيانات الجدول نجد ان السعودية قد قامت بتخفيض صادراتها النفطية الى (6,968.3) مليون برميل يوميا نهاية عام 2017 وفق اتفاق التعاون الذي تم بينها وبين العراق والذي يقضي بتخفيض انتاج النفط لتسعة اشهر وفقا لما جاء في التقرير السنوي لمنظمة اوبك لعام 2019 ،الامر الذي ساهم بدوره في رفع اسعار النفط لتصل الى (52.43) دولار للبرميل ليتحقق من خلال ذلك ايرادات نفطية تبلغ (435899) مليار ريال ومع وصول سعر النفط الى (52.43) دولار للبرميل في عام 2018 اخذت السعودية تزيد من صادراتها النفطية لتصل الى (7,371.5) مليون برميل لتزيد بذلك من قيمة ايراداتها النفطية التي بلغت (611239) مليار ريال. وفي عام 2020 ونتيجة دخول العالم في حالة كساد كبير اثر جائحة كورونا التي القت بظلالها على معظم القطاعات والانشطة الاقتصادية شهدت سوق النفط انهيار في اسعار النفط لتصل الى (41.07) دولار للبرميل مما ادى الى انخفاض ايرادات النفط الى (413049) مليار ريال وهي ادنى قيمة خلال المدة 2010-2020 تبع ذلك انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي للسعودية ليصبح (2532624) مليار ريال بعد ان كان (2641938) مليار ريال نهاية عام 2019 اما نسبة الايرادات النفطية الى اجمالي الايرادات فقد سجلت انخفاضا نهاية عام 2020 وصلت الى (52.831) مقارنة بـــــ (64.134) في عام 2019 لتشكل وفق ذلك نسبة مساهمة القطاع النفطي الى الناتج المحلي الاجمالي (40.229).

جدول(2) مؤشرات الانفاق العام للمملكة العربية السعودية للمدة 1980-2020

البيان / السنوات	اجمالي الانفاق العام	الانفاق الجاري	الانفاق الاستثماري	الانفاق الجاري /اجمالي الانفاق العام	الانفاق الاستثماري /اجمالي الانفاق العام	الانفاق العام / اجمالي الناتج المحلي الاجمالي	الانفاق الجاري/ الناتج المحلي الاجمالي	الانفاق الاستثماري / الناتج المحلي الاجمالي
1980	236755	132661	104094	56.033	43.967	17.749	9.945	7.804
1981	284650	113636	171014	39.921	60.079	20.933	8.357	12.576
1982	244912	102248	142664	41.749	58.251	22.721	9.486	13.235
1983	230186	124052	106134	53.892	46.108	25.437	13.709	11.729
1984	216363	121696	94667	56.246	43.754	25.079	14.106	10.973

8.242	15.402	23.644	34.857	65.143	64139	119865	184004	**1985**
4.231	10.860	15.091	28.036	71.964	38528	98894	137422	**1986**
5.940	15.810	21.749	27.309	72.691	50500	134419	184919	**1987**
2.555	12.092	14.647	17.445	82.555	24573	116283	140856	**1988**
3.822	12.364	16.185	23.611	76.389	36567	118303	154870	**1989**
8.317	27.844	36.162	23.001	76.999	91677	306906	398583	**1990**
8.695	29.756	38.451	22.613	77.387	110220	377205	487425	**1991**
5.814	12.316	18.130	32.067	67.933	76637	162350	238987	**1992**
0.232	14.219	14.451	1.603	98.397	3012	184878	187890	**1993**
0.183	12.343	12.526	1.463	98.537	2396	161380	163776	**1994**
1.921	11.355	13.275	14.469	85.531	25167	148776	173943	**1995**
1.997	12.735	14.732	13.557	86.443	26859	171258	198117	**1996**
0.176	16.098	16.274	1.081	98.919	2392	218880	221272	**1997**
1.351	12.235	13.585	9.943	90.057	18897	171163	190060	**1998**
1.236	12.418	13.655	9.055	90.945	16646	167195	183841	**1999**
1.291	15.256	16.548	7.804	92.196	18364	216958	235322	**2000**
2.252	15.910	18.161	12.398	87.602	31632	223508	255140	**2001**
2.197	14.906	17.103	12.848	87.152	30000	203500	233500	**2002**
2.204	14.718	16.922	13.023	86.977	33470	223530	257000	**2003**
2.290	15.104	17.394	13.167	86.833	37551	247649	285200	**2004**
3.599	16.417	20.016	17.981	82.019	62301	284173	346474	**2005**
3.985	18.120	22.106	18.029	81.971	70911	322411	393322	**2006**
6.570	19.160	25.729	25.533	74.467	119049	347199	466248	**2007**
6.816	20.195	27.011	25.233	74.767	131230	388839	520069	**2008**
9.537	22.092	31.629	30.153	69.847	179840	416594	596434	**2009**
8.577	24.435	33.012	25.982	74.018	169890	483996	653886	**2010**
11.144	26.799	37.943	29.370	70.630	242805	583895	826700	**2011**
8.877	31.059	39.935	22.227	77.773	203868	713330	917198	**2012**
11.144	31.029	42.173	26.425	73.575	262861	731873	994734	**2013**
13.066	33.587	46.653	28.007	71.993	319443	821160	1140603	**2014**
8.263	31.077	39.340	21.004	78.996	210313	790979	1001292	**2015**
5.184	26.910	32.094	16.153	83.847	134155	696358	830513	**2016**
8.090	28.117	36.207	22.343	77.657	207791	722208	929999	**2017**
7.152	33.843	40.995	17.446	82.554	188320	891147	1079467	**2018**
6.414	33.687	40.101	15.994	84.006	169449	889995	1059445	**2019**
6.124	36.351	42.475	14.417	85.583	155088	920646	1075734	**2020**

المصدر: البيانات مأخوذة من الاحصائيات المنشورة على الموقع الرسمي للبنك المركزي السعودي (مؤسسة النقد العربي السعودي سابقا) على الرابط الآتي:
www.sama.gov.sa/ar- sa/EconomicReports/pages/YearlyStatistics.aspx

International Journal of Academic Multidisciplinary Research (IJAMR)
ISSN: 2643-9670
Vol. 6 Issue 7, July - 2022, Pages: 266-293

من خلال معطيات الجدول(2) يتضح لنا ان الانفاق العام في السعودية خلال المدة(1980-1989) قد تأرجح بين انخفاض حاد وارتفاع ملحوظ في بعض السنوات، ففي عام 1981 بلغت قيمة اجمالي الانفاق العام (284,650) مليار ريال لتسجل نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي(20.933) ياتي ذلك متزامنا مع ارتفاع اسعار النفط التي على اثرها تزايدت الايرادات النفطية الامر الذي ادى الى زيادة الانفاق الاستثماري ليصل الى (171014) مليار ريال وبنسبة مساهمة (12.576) في الناتج المحلي الاجمالي بيد انه ومع هبوط اسعار النفط شهد الانفاق العام انخفاضا من (184.004) مليار ريال عام 1985 إلى (154.870) مليار ريال عام 1989 وبلغ اقصى انخفاض للإنفاق العام (137.422) مليار ريال عام 1986 ليترتب على ذلك انخفاض الانفاق الاستثماري وبشكل تدريجي لتصل ادنى قيمة له في عام 1988 حيث بلغت (24573) مليار ريال ورغم هبوط اسعار النفط الا ان الانفاق الجاري في المملكة العربية السعودية لم ينخفض بمستوى الانخفاض الحاصل في الانفاق الاستثماري كما هو مبين في الجدول (2) وتعزى اسباب ذلك في لجوء السعودية الى تخفيض انفاقها العام من خلال تقليص حصة الانفاق الاستثماري من الموازنة العامة رغبة منها في الحفاظ على استقرارها الاقتصادي الذي يعتمد بدرجة كبيرة على انفاقها الجاري الذي واصل استمراره في التزايد مقارنة بما تم تخصيصه للانفاق الاستثماري وهذا السلوك يتوافق مع ما تنتهجه معظم الحكومات الريعية التي تجنب اقتصادها من انعكاسات التغيرات الداخلية والخارجية اعتقادا منها بان الهبوط في اسعار النفط وما يترتب عليه من انخفاض في الايرادات النفطية هي حالة مؤقتة وان اسعار النفط ستعود الى مستوياتها المقبولة التي تتوافق مع حاجة الدول النفطية ومتطلبات الانفاق العام.

ومن متابعة معطيات الجدول (2) نرى ان نسبة الانفاق الاستثماري للناتج المحلي الاجمالي بلغت (2.555) في عام 1988 لتشكل بذلك ادنى نسبة لها خلال تلك المدة متأثرة بانخفاض مساهمة الايرادات النفطية في الناتج المحلي الاجمالي كأنعكاس للهبوط الحاد في سعر النفط الخام الذي وصل الى (13) دولار للبرميل عام 1986 مما اثر بذلك على نسبة الانفاق الاستثماري الى الانفاق العام التي بلغت (28.036) و (17.445) في عامي 1986 و1988 على التوالي.

وفيما يخص المدة(1990-2000) فقد شهدت السنوات 1990و1991 توسعا في الانفاق العام ليبلغ (398,583) و(487,425) مليار ريال على التوالي نتيجة لحرب الخليج الثانية، التي دفعت اسعار النفط للارتفاع مما ترتب على ذلك تزايد قيمة الايرادات النفطية لتساهم في عامي 1990و 1991 على التوالي الامر الذي زاد من قيمة اجمالي الانفاق العام لمواجهة متطلبات الحرب لينعكس بدوره على نمط تخصيصات الانفاق التي جاءت لمواجهة الانفاق الجاري لتبلغ نسبة الانفاق الجاري الى اجمالي الانفاق العام في عامي 1990و 1991 (76.999) و (77.387) على التوالي في حين نلاحظ ان نسبة ما تم تخصيصه للانفاق الاستثماري قد تراجعت لتصل الى (23.001) و (22.613) خلال ذات المدة . اما في عام 1993 فقد تزايدت قيمة الانفاق الجاري ضمن الموازنة العامة للسعودية لتصل الى (184878) مليار ريال لتسجل نسبتها الى اجمالي الانفاق العام (98.397) لتشكل بذلك حصة الانفاق الاستثماري الى اجمالي الانفاق العام (1.603) لذات العام الامر الذي يبين مدى تاثر الانفاق الاستثماري الحكومي بالسياسة الانفاقية للدولة وفي عام 1994 انخفض الانفاق الجاري للسعودية متاثرا بالانخفاض الحاصل في قيمة اجمالي الانفاق العام الذي بلغ (163776) مليار ريال مقابل(2396) مليار ريال للانفاق الاستثماري لتسجل نسبة الانفاق الجاري الى اجمالي الانفاق العام (98.537) مقارنة بـ(1.463) للانفاق الاستثماري وخلال المدة 1995-2000، شهد الانفاق العام تزايدا في بعض السنوات ففي عامي 1997و 2000 كانت قيمة الانفاق العام (221272)مليار ريال و (235322)مليار ريال على التوالي تم تخصيص (218880)مليار ريال و (216958)مليار ريال للانفاق الجاري على التوالي في حين كانت حصة الانفاق الاستثماري (2392)مليار ريال و (18364)مليار ريال على التوالي اما نسبة الانفاق الاستثماري للناتج المحلي الاجمالي فد بلغت (0.176) و (1.291) مقارنة بـ(16.098) و(15.256) على التوالي للانفاق الجاري نسبة للناتج المحلي الاجمالي.

وبالعودة لمعطيات الجدول (2) نلاحظ الارتفاع التدريجي لقيمة اجمالي الانفاق العام للسنوات من 2000-2010 باستثناء عام 2002 حيث انخفضت قيمة الانفاق العام من (255140) مليار ريال عام 2001 الى(233500) مليار ريال عام 2002 ويظهر اثر هذا الانخفاض في

انخفاض قيمة الانفاق الجاري الذي بلغ (203500) مليار ريال كذلك انخفاض قيمة الانفاق الاســتثماري ايضـــا اذ بلغت (30000) مليار ريال لذات العام، اما اعلى قيمة للانفاق العام خلال تلك المدة فقد كانت في عام 2010 حيث بلغت (653886) مليار ريال وخلال المدة 2000-2010 تباينت قيمة الايرادات النفطية بين ارتفاع وانخفاض انعكاسا للتقلبات الحاصلة في اسعار النفط وطاقات التصدير لتبلغ مساهمة القطاع النفطي للناتج المحلي الاجمالي (51.58) في عام 2007 متاثرة بالنمو الاقتصادي العالمي، والتي سرعان ما انخفضت لتصل الى (46.82) نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي في عام 2009 متاثرة بازمة الرهن العقاري، بالرغم من تزايد قيمة الانفاق العام في عامي 2009و2010 على التوالي ليستمر تزايد الانفاق العام للسعودية خلال المدة 2010-2020 اذ اخذ الانفاق العام مسارا تصاعديا ليبلغ اعلى قيمة له عام 2014 بواقع (1140603) مليار ريال ليتزايد على وفق ذلك الانفاق الجاري الذي بلغ (821160) مليار ريال في ذات العام الى جانب زيادة قيمة الانفاق الاســتثماري التي بلغت (319443) مليار ريال كاستجابة لارتفاع اسعار النفط والاضطرابات السياسية التي تعرضت لها العديد من بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا نتيجة احداث الربيع العربي.

كما شـهدت هذه المدة انخفاض نسـبة الانفاق الجاري للناتج المحلي الاجمالي وتزايد ملحوظ لحصـة الانفاق الاسـتثماري وذلك اسـتجابة للرؤية الاستراتيجية للمملكة ورغبتها في تنويع مصادر الايرادات وتنويع القطاعات الاقتصادية لتقليل الاعتماد على النفط الخام فخلال المدة 2010-2020 شـهد عام 2014 اعلى نسـبة للانفاق الاسـتثماري الى الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغت (13.066)، بيد انه ومع الهبوط الحاد في اسـعار النفط منتصف 2014 التي تزامنت مع التوتر الامني والسياسي على المستوى الاقليمي والدولي التي اثرت بدورها على موازنات الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام فان قيمة الانفاق العام اخذت تنخفض عن ذلك في الاعوام من 2015 -2017 حيث يمثل عام 2015 عام مفصـــلي بالنســـبة للســـعودية وذلك لتزامنه مع التغيرات الجذرية الحاصلة في ذلك العام ومنها تخلي السعودية عن الخطط الخمسية وتبنيها لخطط طويلة الاجل المتمثلة في انطلاق رؤية 2030 في 2016 .كما وشكل إطلاق برنامج الاستدامة المالية في حزيران عام 2017 نقطة تحول رئيسة لتمكين عملية التخطيط المالي على المدى المتوسـط بهدف اسـتدامة واسـتقرار وضـع المالية العامة عبر تنويع مصـادر إيرادات الدولة، ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي، وتوفير فرص النهوض بالقطاع الخاص من خلال تسـهيلات وبرامج عديدة (برنامج الاسـتدامة المالية،2021، 4) فمنذ 2014 وفي ظل انخفاض اسـعار النفط الى ادنى مسـتوى لها اخذت الايرادات النفطية تتراجع الامر الذي سـبب عجز في الموازنة العامة للسـعودية وكمحاولة منها لضـبط اوضـاع المالية العامة، لجأت السـعودية للاستعانة بمصادر اخرى لتمويل انفاقها العام حيث قامت بالسحب من الودائع الحكومية والاحتياطيات من مؤسسة النقد العربي السعودي يضاف الى ذلك اصـدار السـندات الحكومية المحلية والدولية وفي ظل ما قدمته السـعودية من الاصـلاحات الاقتصـادية التي سـاهمت بدورها الى حد في في تحسـين اوضـاع المالية العام من خلال برنامج الاستدامة المالية اخذت نسبة الانفاق الاستثماري الى اجمالي الانفاق العام تتزايد لتصل الى (22.343) في عام 2017 وتشكل (8.090) نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي بعد ان كانت تشكل (5.184) من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2016.

المبحث الثاني: النمذجة القياسية لعينة البحث

يتضمن هذا الجزء من البحث الجانب التطبيقي، إذ سيتم فيه قياس أثر تقلبات الايرادات النفطية والانفاق الجاري في الانفاق الاستثماري الحكومي للمملكة العربية السعودية للمدة 1980-2020 وذلك من خلال توصيف الأنموذج القياسي وتقدير وتحليل العلاقة بين متغيرات البحث وفقا لطبيعة العلاقة بين المتغيرات من حيث الإشارة وقيمة المعلمة ومدى انسجامها مع المنطق الاقتصادي، استنادا إلى الدراسات النظرية والتطبيقة، فالأنموذج الاقتصادي هو الهيكل النظري للمشكلة الاقتصادية و رغم اهميته الا انه لا يعبر وبشكل بالغ الدقة عن طبيعة العلاقة التي تحكم متغيرات الانموذج

International Journal of Academic Multidisciplinary Research (IJAMR)
ISSN: 2643-9670
Vol. 6 Issue 7, July - 2022, Pages: 266-293

واتجاهاتها الحالية والمستقبلية لذلك فان الاقتصاد القياسي يوفر فضاء واسع من العلاقات الكمية ذات الدلائل الاقتصادية المعبرة عن المشكلة المراد قياسها باستخدام صيغ التقدير المختلفة (السيفو واخرون، 2006، 26).

توصيف متغيرات الأنموذج

لغرض بناء انموذج قياسي يتحدد من خلاله شكل العلاقة الاقتصادية واتجاهاتها خلال مدة البحث للمتغيرات المراد دراستها وفقا للمنطق الاقتصادي، سيتم الاعتماد على النظرية الاقتصادية في تحديد شكل العلاقة بين المتغيرات المستخدمة في الأنموذج وكيفية اتجاهها كي يتمكن البحث من تقديم انموذج قياسي يفسر اثر الايرادات النفطية والانفاق الجاري في الانفاق الاستثماري الحكومي وعلى وفق ذلك سيتم توصيف متغيرات الانموذج على النحو الآتي:

المتغير التابع ويتمثل بـ

الانفاق الاستثماري الحكومي ويرمز له بـ IEX تم اعتماد وحدة القياس مليون ريال سعودي.

اما المتغيرات المستقلة فتتمثل بالآتي :

1- **الايرادات النفطية:** ويرمز له بـ OILR تم اعتماد وحدة القياس مليون ريال سعودي.

2- الانفاق الجاري : ويرمز له بـ EXE تم اعتماد وحدة القياس مليون ريال سعودي .

وعليه فان العلاقة بين الايرادات النفطية والانفاق الاستثماري هي علاقة طردية تحكمها درجة الاعتماد على الايرادات النفطية، اما علاقة الانفاق الجاري بالانفاق الاستثماري تتحدد وفقا للتغيرات الحاصلة في الايرادات النفطية ومقدار الفوائض المالية المتحققة من ذلك الى جانب الاهداف الموضوعة ضمن خطط التنمية الاقتصادية. ووفقا لذلك وفي بعض الحالات فأنّ العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية لا يمكن قياسها بدقة إذ أنّ الظواهر الاقتصادية معقدة ومركبة، وتتأثر بعوامل عديدة وتؤثر هي بتلك العوامل، فلا يمكن عزل تأثير المتغيرات بعضها عن بعض فهي متداخلة ويتباين اثرها من دولة الى اخرى. والشكل(1) يظهر لنا مسار تطور متغيرات الأنموذج المقدر خلال مدة البحث.

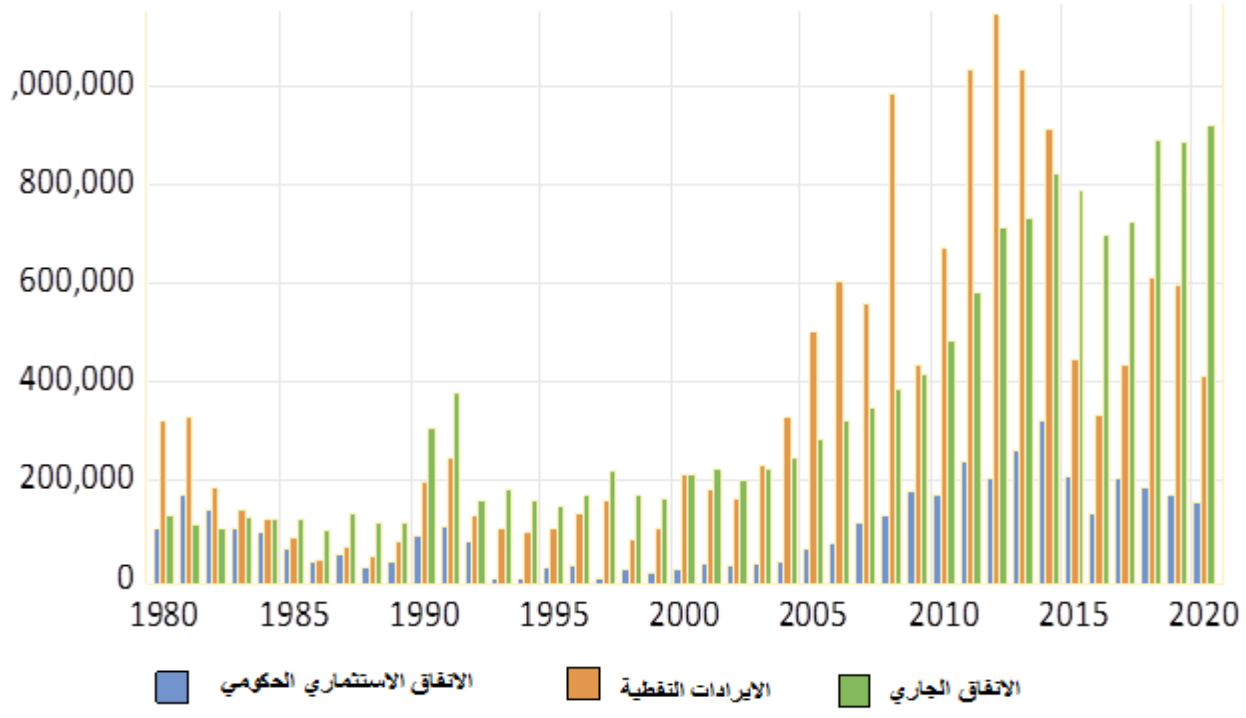

International Journal of Academic Multidisciplinary Research (IJAMR)
ISSN: 2643-9670
Vol. 6 Issue 7, July - 2022, Pages: 266-293

شكل(1) مسار تطور متغيرات البحث

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدولين(1و2)

صياغة العلاقة الدالية للأنموذج القياسي

بعد ان تم تحديد المتغيرات الداخلة في الانموذج يتطلب تحديد الشكل الرياضي للأنموذج من اجل اثبات او نفي تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع ولهذا الغرض تم صياغة الدالة على النحو الاتي:

$IEX= B_O + B1\ OILR + CEX+ Ui$

إذ تمثل IEX : الانفاق الاستثماري الحكومي

B0 تمثل: الحد الثابت

تمثل OILR: الايرادات النفطية

كما تمثل CEX : الانفاق الجاري

Ui: المتغير العشوائي فمن خلاله يتم تفسير التأثيرات العشوائية للمتغيرات التي لم تدخل في الانموذج وذلك لأجل تحويل الصيغة الرياضية إلى صيغة قياسية (Pesaran, 1997, 5) . ولتقدير انموذج البحث سنعتمد على برنامج Eviews12 وعلى وفق ما سنسعى اليه يتطلب منا اولا القيام باختبار الاستقرارية على النحو الاتي:

اختبار استقرارية السلاسل الزمنية بالاعتماد على اختبار ديكي فولر الموسع لاختبار جذر الوحدة.

في هذا البحث تم الاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية ،كونها من اكثر البيانات استخداماً في الدراسات التطبيقية، إذ تعد احدى الطرائق الرياضياتية والاحصائية التي تفسر طبيعة المتغيرات التي تحدث لظاهرة معينة خلال فترة زمنية محددة واهم مايميز السلاسل الزمنية عن غيرها من الطرائق الاحصائية هو السلوكية التطبيقية وبناء النماذج ثم التحليل والتنبؤ المستقبلي وعلى وفق ذلك فانه قبل البدء بتقدير الانموذج يتطلب التأكد من خلو السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث من مشكلة عدم الاستقرارية المتأتية من وجود جذر الوحدة (Unit root)، فالسلسلة الزمنية تكون مستقرة ، اذا كان لها وسط حسابي ثابت وتباين ثابت.

كما ان التباين المشترك بين فترة زمنية واخرى يعتمد على فرق الزمن فقط وبذلك يمكن القول بان (Y_t) سلسلة زمنية مستقرة مع مرور الزمن وفي حالة عدم تحقق هذه الشروط او احدهما فان السلسلة الزمنية تكون غير مستقرة وبالتالي يكون الانحدار مزيفا . واذا كانت السلسلة الزمنية غير مستقرة، يتم اخذ الفروق لها كي تكون مستقرة، ومن اجل الوصول الى أفضل تقديرات للعلاقات الدالية بين المتغيرات الاقتصادية،(Baltagi,2021,338) ،سنعتمد في بحثتنا على اختبار ديكي ــ فولر الموسع وبالتالي سوف نتحقق من استقرارية السلاسل الزمنية من خلال مانحصل عليه من نتائج.

- **اختبار ديكي ــ فولر الموسع**

قام ديكي_فولر عام 1981 بتطوير اختبار جذر الوحدة يدعى ديكي_ فولر الموسع باستخدام متغير ذو إبطاء للمتغيرات المفسرة وتوصل الى نتيجة معالجة نقطة الضعف التي يعاني منها اختبار ديكي_ فولر البسيط المتمثلة بمشكلة الارتباط الذاتي في حد الخطأ، مما جعله أكثر دقة وكفاءة من اختبار ديكي_ فولر البسيط(Gujarati, 2004, 798).

يظهر الجدول(3) نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لبيان سكون المتغيرات المعتمدة في الانموذج في السعودية خلال المدة 1980-2020 على وفق الاتي:-

International Journal of Academic Multidisciplinary Research (IJAMR)
ISSN: 2643-9670
Vol. 6 Issue 7, July - 2022, Pages: 266-293

جدول(3) اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وفق اختبار ديكي فولر الموسع

المتغير المعتمد		السلسلة مستقرة عند الفرق الاول					
		حد ثابت	الاحتمالية	حد ثابت واتجاه	الاحتمالية	بدون	الاحتمالية
الانفاق الاستثماري الحكومي		-6.539533	0.0000	-6.571025	0.0000	-6.635001	0.0000
مستوى المعنوية	%1	-3.610453		-4.211868		-2.625606	
	%5	-2.938987		-3.529758		-1.949609	
	%10	-2.607932		-3.196411		-1.611593	
المتغير المستقل		السلسلة مستقرة عند الفرق الاول					
		حد ثابت	الاحتمالية	حد ثابت واتجاه	الاحتمالية	بدون	الاحتمالية
الايرادات النفطية		-6.500324	0.0000	-6.406428	0.0000	-6.588353	0.0000
مستوى المعنوية	%1	-3.610453		-4.211868		-2.625606	
	%5	-2.93887		-3.529758		-1.949609	
	%10	-2.607932		-3.196411		-1.611593	
المتغير المستقل		السلسلة مستقرة عند الفرق الاول					
		حد ثابت	الاحتمالية	حد ثابت واتجاه	الاحتمالية	بدون	الاحتمالية
الانفاق الجاري		-5.888153	0.0000	-6.29948	0.0001	-5.410588	0.0000
مستوى المعنوية	%1	-3.610453		-4.219126		-2.625606	
	%5	-2.938987		-3.533083		-1.949609	
	%10	-2.607932		-3.198312		-1.611593	

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

بعد التاكد من ان متغيرات السلاسل الزمنية غير مستقرة في المستوى وإن هناك وجود جذر وحدة لكافة المتغيرات سواء بوجود ثابت او الاتجاه الزمني أو بدونه عند مستوى المعنوية (5%)، تم أخذ الفروق الأولية لها لتصبح السلسلة مستقرة ومتكاملة من الرتبة الأولى وبذلك يتم رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة. و الاشكال ادناه تبين السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث في شكلها الاصلي وبعد اخذ الفرق الاول.

وفي ضوء معطيات اختبار الاستقرارية التي اكدت لنا استقرارية السلاسل الزمنية المعتمدة بالفرق الاول الامر الذي يترتب عليه اعتماد منهجية جوهانسون للتكامل المشترك Johansen- Juselius .

(الاستقرارية في الفرق الاول) (سلسلة البينات الاصلية)

International Journal of Academic Multidisciplinary Research (IJAMR)
ISSN: 2643-9670
Vol. 6 Issue 7, July - 2022, Pages: 266-293

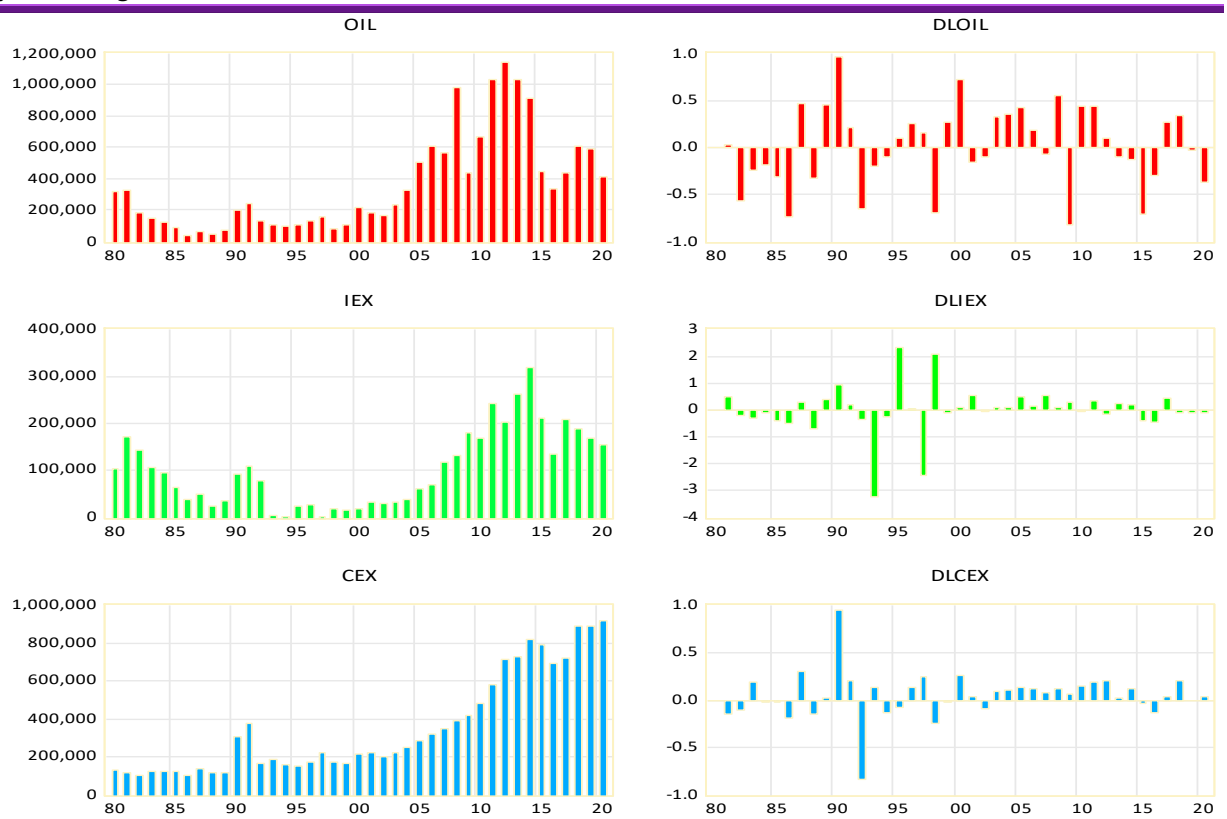

شكل(2) التمثيل البياني لمسار متغيرات البحث في المستوى الاصلي وفي الفرق الاول.

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدولين (1و2)

تحديد درجة التباطؤ المثلى

وفقا للسياق العام للقياس سنبدأ بتحديد درجة التباطؤ المثلى لمسار الأنموذج اعتمادا على مقايس (AIC) (SC) (HQ) و(FPE)،اذ سيتم الاختيار وفقاً لادنى قيمة للمقاييس المذكورة التي تقابلها درجة التباطؤ المقبولة ومن خلال معطيات الجدول(4) تبين لنا درجة التباطؤ المثلى هي (2 =)pالذي يعطي أدنى قيمة بالنسبة للمقايس HQ, FPE, SC, AIC واعلى قيمة لمقياس LR .

جدول(4) درجة التباطؤ الامثل

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: DLIX DLOIL DLEX
Exogenous variables: C
Date: 06/18/22 Time: 02:25
Sample: 1980 2020
Included observations: 38

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-58.34816	NA	0.005068	3.228851	3.358134*	3.274849
1	-52.37664	10.68588	0.005958	3.388244	3.905377	3.572236
2	-33.88579	30.16929*	0.003653*	2.888726*	3.793708	3.210711*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

منهجية (جوهانسن – جيسلس Johansen- Juselius) للتكامل المشترك

International Journal of Academic Multidisciplinary Research (IJAMR)
ISSN: 2643-9670
Vol. 6 Issue 7, July - 2022, Pages: 266-293

يوفر القياس الاقتصادي منهجيات عديدة لقياس حالة التكامل المشترك للنماذج المراد تقديرها لاختبار العلاقة الطويلة والقصيرة الاجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وفي ضوء معطيات اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية المعروضة في الجدول (3) تبين لنا ان السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الاول الامر الذي يترتب عليه اعتماد منهجية جوهانسون للتكامل المشترك والتي الى جانب ذلك تتميز عن باقي المنهجيات بانها تتناسب مع العينات الصغيرة وبتعدد المتغيرات المعتمدة حيث يسمح اختبار جوهانسون بحساب عدد (N) من علاقات التكامل المشترك.

وفيما يخص عدد متجهات التكامل المشترك ضمن منهجية (جوهانسن، Johansen) يتم الاعتماد على نتائج اختبارين، يتمثل الاول باختبار الآثر Trace Test والذي نعبر عنه بالمعادلة (1) واختبار القيمة الذاتية العظمى Maximum Test والذي نعبر عنه بالمعادلة(2) وعلى النحو الآتي:

$$\lambda_{trace} = -T \sum_{i=r+1}^{n} \log(\hat{\lambda}_i) \qquad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 1)$$

ووفقا لما ينص عليه اختبار الآثر فان فرضية العدم تشير الى ان عدد متجهات التكامل المشترك هي($r \geq$) اما الفرضية البديلة فتنص على ان عدد متجهات التكامل المشترك ($r = 0, 1, 2$)، وبالنسبة لاختبار القيمة الذاتية العظمى وفقا لما تنص عليه المعادلة (2) فان فرضية العدم تشير الى ان عدد متجهات التكامل المشترك $r=0$ من متجهات التكامل المشترك امام الفرضية البديلة التي تنص على ان عدد متجهات التكامل المشترك تساوي $r=1,2,3,4$ (Dimitrios and Stephen,2007,86)

$$\lambda_{\max} = -T \log(1-\hat{\lambda}_i) \qquad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 2)$$

جدول(5) اختبار الاثر في منهجية جوهانسن للتكامل المشترك

Date: 07/11/22 Time: 22:51
Sample (adjusted): 1984 2020
Included observations: 37 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: DLIEX DLCEC DLOILR
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob **
None *	0.574733	62.38053	29.79707	0.0000
At most 1 *	0.405470	30.74409	15.49471	0.0001
At most 2 *	0.267240	11.50467	3.841465	0.0007

Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

تشير نتائج منهجية جوهانسن وفقا لمعطيات الجدول(5) الى رفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بمستوى دلالة 5% كذلك رفض فرضية وجود متجه واحد للتكامل كذلك رفض فرضية وجود متجهين على الاكثر للتكامل المشترك ضمن الانموذج المقدر ويؤكد وجود ثلاث

متجهات للتكامل المشترك وفقا ل اختبار الاثر.(trace test)حيث جاء قيمة اختبار الاثر اكبر من القيمة الحرجة (critical value) وذات دلالة معنوية. وما يؤكد ذلك معطيات الجدول (6) الخاص باختبار القيمة العظمى (Maximum Eigen statistic) ، التي اظهرت ضمن معطياتها وجود ثلاث متجهات للتكامل المشترك حيث جاءت متوافقة مع نتائج اختبار الاثر وكما هو مبين فان القيمة العظمى هي اكبر من القيمة الحرجة(value critical) وذات دلالة معنوية. وعلى وفق ذلك تم رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود متجه للتكامل المشترك وتم قبول واعتماد الفرضية البديلة.

جدول(6) احتبار القيمة الذاتية العظمى في منهجية جوهانسن للتكامل المشترك

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.574733	31.63644	21.13162	0.0012
At most 1 *	0.405470	19.23941	14.26460	0.0075
At most 2 *	0.267240	11.50467	3.841465	0.0007

Max-eigenvalue test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

اختبار العلاقة السببية وفقا لانجل كرانجر

يتم الاستعانة بهذا الاختبار لتحديد اتجاه السببية بين متغيرات الأنموذج المقدر وذلك لمعرفة هل اتجاه السببية احادي ام تبادلي اي ان اتجاه السببية ياتي من كلا المتغيرين وللتاكد من ذلك يتم الاعتماد على قيمة احصائية F وقيمة الاحتمالية التي نستدل من خلالها على وجود العلاقة السببية من عدمه. ووفقا لمعطيات الجدول(7) نلاحظ وجود علاقة سببية تبادلية موجبة بين كل من (متغير الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري الحكومي) وعلاقة احادية موجبة من طرف (الايرادات النفطية) الى متغير (الانفاق الاستثماري الحكومي) .

جدول(7) اختبار سببية كرانجر (Granger Causality tests)

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 07/11/22 Time: 23:01
Sample: 1980 2020
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLCEx does not Granger Cause DLIEX	38	5.92628	0.0063
DLIEX does not Granger Cause DLCEx		4.45433	0.0194
DLOILR does not Granger Cause DLIEX	38	4.06072	0.0265
DLIEX does not Granger Cause DLOILR		1.87941	0.1687
DLOILR does not Granger Cause DLCEx	38	1.79228	0.1824
DLCEx does not Granger Cause DLOILR		0.96634	0.3910

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS12

متجه تصحيح حد الخطأ (VECM)

يتم الاستعانة بأنموذج متجه تصحيح حد الخطأ بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك في الآجل الطويل بين متغيرات الانموذج المقدر ففي معظم الحالات تتجه المتغيرات الاقتصادية نحو وضع الاستقرار لكنها ونتيجة لما يطرأ عليها من تغيرات تنحرف بشكل مؤقت عن جالة التوازن الامر الذي يتطلب اعتماد انموذج تصحيح حد الخطأ من أجل احداث توافق بين سلوك المتغيرات في علاقات الآجلين الطويل والقصير . ووفقا لذلك فان انموذج تصحيح الخطأ يمثل مسار التعديل الذي يسمح بإدخال التغيرات الناتجة في الآجل القصير في علاقة الآجل الطويل.

وعلى وفق ما تضمنته نتائج منهجية جوهانسون التي اكدت وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، يبين لنا الجدول(8) نتائج معادلات انموذج (VECM)حيث يبين لنا ان هناك علاقة توازنية طويلة الاجل بين الايرادات النفطية والانفاق الجاري و الانفاق الاستثماري الحكومي، اي ان هناك علاقة سببية توازنية طويلة الاجل تتجه من المتغيرات المستقلة ضمن انموذج البحث الى المتغير المعتمد الانفاق الاستثماري الحكومي وذلك لان معلمة حد تصحيح الخطأ ظهرت باشارة سالبة وذات معنوية وفقا لاختبار (t) حيث بلغ معامل حد تصحيح الخطأ (-1.533953) ومن خلال ذلك نستدل على ان سرعة تصحيح الخطأ هي (0.65%) اي ان الوقت اللازم لتصحيح الانحراف بين علاقة الاجل القصير الى الاجل الطويل تستغرق ستة شهور ونصف.

كما اظهرت معادلة الانفاق الاستثماري الحكومي ومن خلال معلمات الاجل القصير ان زيادة الايرادات النفطية من شانه احداث زيادة في الانفاق الاستثماري الحكومي في فترة الابطاء ا(1 و2) وبالنسبة للانفاق الجاري فان زيادة تخصيصاته في الموازنة العامة للحكومة من شانه خفض قيمة الانفاق الاستثماري خاصة في فترة الابطاء(1).

جدول (8) متجه تصحيح حد الخطأ (VECM)

International Journal of Academic Multidisciplinary Research (IJAMR)
ISSN: 2643-9670
Vol. 6 Issue 7, July - 2022, Pages: 266-293

Vector Error Correction Estimates
Date: 06/18/22 Time: 02:35
Sample (adjusted): 1984 2020
Included observations: 37 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1		
DIEX(-1)	1.000000		
DOIL(-1)	-0.196939		
	(0.03110)		
	[-6.33311]		
DCEX(-1)	-0.162831		
	(0.08097)		
	[-2.01111]		
C	4916.705		
Error Correction:	**D(DIEX)**	**D(DOIL)**	**D(DCEX)**
CointEq1	-1.533953	4.376992	-0.100156
	(0.33040)	(2.11015)	(0.67819)
	[-4.64277]	[2.07425]	[-0.14768]
D(DIEX(-1))	0.419104	-2.219895	0.682336
	(0.24869)	(1.58835)	(0.51049)
	[1.68521]	[-1.39761]	[1.33664]
D(DIEX(-2))	-0.193523	-2.028550	-0.112283
	(0.14538)	(0.92848)	(0.29841)
	[-1.33119]	[-2.18481]	[-0.37627]
D(DOIL(-1))	-0.188549	-0.089009	0.049169
	(0.05593)	(0.35721)	(0.11480)
	[-3.37119]	[-0.24918]	[0.42829]
D(DOIL(-2))	-0.153741	-0.108632	0.032342
	(0.03603)	(0.23011)	(0.07396)
	[-4.26706]	[-0.47208]	[0.43731]
D(DCEX(-1))	-0.014284	0.897797	-0.593966
	(0.08573)	(0.54753)	(0.17597)
	[-0.16662]	[1.63973]	[-3.37533]
D(DCEX(-2))	-0.005134	0.199938	-0.594899
	(0.07521)	(0.48035)	(0.15438)
	[-0.06826]	[0.41623]	[-3.85343]
C	1400.869	-8438.801	2676.318
	(5369.52)	(34293.7)	(11021.8)
	[0.26089]	[-0.24607]	[0.24282]
R-squared	0.745541	0.486898	0.601976
Adj. R-squared	0.684120	0.363046	0.505901
Sum sq. resids	3.03E+10	1.24E+12	1.28E+11
S.E. equation	32338.98	206540.5	66381.08
F-statistic	12.13820	3.931289	6.265696
Log likelihood	-432.2028	-500.8090	-458.8109
Akaike AIC	23.79474	27.50319	25.23302
Schwarz SC	24.14305	27.85150	25.58133
Mean dependent	599.1622	-3797.081	239.1081
S.D. dependent	57539.41	258792.3	94435.93
Determinant resid covariance (dof adj.)		9.85E+28	
Determinant resid covariance		4.75E+28	
Log likelihood		-1379.048	
Akaike information criterion		76.00257	
Schwarz criterion		77.17811	
Number of coefficients		27	

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

امافيما يخص تفســـير العلاقة طويلة الاجل: يوضـــخ الجدول ان النتائج تشـــير الى وجود علاقة طردية ومعنوية للايرادات النفطية في الانفاق الاستثماري حيث بلغت المرونة الجزئية للايرادات النفطية في الانفاق الاستثماري (0.196939-) في الامد الطويل اي ان زيادة الايرادات النفطية بنسبة (1 %) من شأنها احداث زيادة في الانفاق الاستثماري بـــــــمقدار (0.196939-) وهذه النتيجة تتطابق مع النظرية الاقتصادية. كما ونستدل من معطيات الجدول عن وجود علاقة عكســـية ومعنوية لمتغير الانفاق الجاري حيث بلغت المرونة الجزئية للانفاق الجاري (0.162831-) في الاجل الطويل، اي ان زيادة الانفاق الجاري بمقدار(1%) سيترتب عليه خفض الانفاق الاستثماري بمقدار (0.162831-) وهذه النتيجة تتطابق مع النظرية الاقتصادية.

جدول(9) متجه تصحيح الخط VECM(Long Run Relationship)

International Journal of Academic Multidisciplinary Research (IJAMR)
ISSN: 2643-9670
Vol. 6 Issue 7, July - 2022, Pages: 266-293

Dependent Variable: D(IEX)
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
Date: 07/11/22 Time: 23:17
Sample (adjusted): 1983 2020
Included observations: 38 after adjustments
D(IEX) = C(1)*(IEX(-1) - 0.225041318433*OILR(-1) + 0.0429587756743 *CEX(-1) - 33373.9615079) + C(2)*D(IEX(-1)) + C(3)*D(IEX(-2)) + C(4) *D(OILR(-1)) + C(5)*D(OILR(-2)) + C(6)*D(CEX(-1)) + C(7)*D(CEX(-2)) + C(8)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.561547	0.125669	-4.468449	0.0001
C(2)	-0.052228	0.152105	-0.343370	0.7337
C(3)	-0.411081	0.143189	-2.870900	0.0074
C(4)	-0.049986	0.044245	-1.129759	0.2675
C(5)	-0.095292	0.039974	-2.383879	0.0237
C(6)	0.277506	0.100553	2.759788	0.0098
C(7)	0.181875	0.086835	2.094485	0.0448
C(8)	-6982.133	5464.954	-1.277620	0.2112

R-squared	0.554542	Mean dependent var	326.9474
Adjusted R-squared	0.450602	S.D. dependent var	39847.20
S.E. of regression	29535.30	Akaike info criterion	23.60922
Sum squared resid	2.62E+10	Schwarz criterion	23.95398
Log likelihood	-440.5753	Hannan-Quinn criter.	23.73189
F-statistic	5.335201	Durbin-Watson stat	1.736727
Prob(F-statistic)	0.000483		

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج : EVIEWS 12

من معطيات الجدول(9) يتبين لنا ان قيمة معامل (1)cسالب حيث تساوي (0.561547-)، وذات دلالة معنوية (0.0001) مما يشير ذلك الى ان هنالك علاقة سببية في الاجل الطويل من المتغيرات المستقلة تجاه المتغير المعتمد ضمن انموذج البحث اي ان الايرادات النفطية وقيمة الانفاق الجاري يؤثران في قيمة الانفاق الاستثماري الحكومي في السعودية خلال مدة البحث هذا الى جانب ان قيمة C(1) تبين لنا ان (56%) من اخطاء الاجل القصير يتم تصحيحها تلقائيا عن طريق وحدة الزمن لبلوغ التوازن في الاجل الطويل اي ان الانفاق الاستثماري يتطلب حوالي سنة وثمانية اشهر لبلوغ قيمته التوازنية في الاجل الطويل وهذا يشير الى ان التكيف في الانموذج غير سريع نسبيا.

جدول(10) اختبار متجه تصحيح الخطأ VECM (Short Run Relationship)

Wald Test

Null Hypothesis H_0 : C(4)=C(5)=0		
F−statistic	2.843222	0.0740
Chi−square	5.686444	0.0582
Null Hypothesis H_0 : C(6)=C(7)=0		
F−statistic	4.863950	0.0148
Chi−square	9.72790	0.0077

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

واستكمالا للتقدير تم اجراء اختبار(WALD)للتأكد من وجود علاقة قصيرة الاجل بين متغيرات الانموذج اعتمادا على فرضية العدم التي تشير الى انC(4)=C(5)=0 وعلى وفق ذلك تبين لنا عدم معنوية متغير الايرادات النفطية وفقا لمعطيات الاختبار الاحصائي(Chi-square) حيث كانت قيمة (P=0.0582)وهي بذلك اكبر من (5%) الامر الذي يفسر ان التغيرات الحاصلة في قيمة الايرادات النفطية لاتؤثر في الانفاق الاستثماري الحكومي في المدى القصير .

International Journal of Academic Multidisciplinary Research (IJAMR)
ISSN: 2643-9670
Vol. 6 Issue 7, July - 2022, Pages: 266-293

وفي ظل فرضـــية العدم C(6)=C(7)=0 ووفقا لاختبار (Chi-square) تبين لنا ان متغير الانفاق الجاري يؤثر في المتغير المعتمد الانفاق الاســـتثماري الحكومي حيث جاءت قيمة (P=0.0077) وهي بذلك اصغر من (5%) الامر الذي يشير الى ان متغير الانفاق الجاري يؤثر في الانفاق الاستثماري في المدى القصير وهذا من شأنه رفض الفرضية العدمية .ويعزى ذلك الى ان الحكومة السعودية وضمن سياستها المالية تسعى دوما الى اعتماد سياسة انفاقية غير متوازية مع دورة اسـعار النفط . فمع انخفاض أسـعار النفط وثبات كميات الانتاج والتصـدير، تلجأ الحكومة الى اعتماد طرق متعددة كأن تقوم بالسحب من احتياطياتها وارصدتها الخارجية او الاصدار النقدي الجديد او طرح سندات محلية ودولية لتمويل نفقاتها، ومع ارتفاع اسعار النفط يتم توجيه الفوائض المتحققة لسداد الدين القائم وتعويض ما تم سحبه من الاحتياطيات. اي ان الحكومة وفي ظل اسعار النفط المنخفضة تسعى الى الحفاظ على الوضع القائم واعطاء الاولوية للنفقات الجارية من خلال وسائل وادوات متنوعة والقيام بذلك يكون على حساب حصة الانفاق الاستثماري من الموازنة العامة.

الاختبارات التشخيصية

❖ اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

يهدف الحصول على نتائج طبيعية غير متحيزة ، يتطلب منا التأكد من ان توزيع بواقي الانموذج معتدلة وخاضعة للتوزيع الطبيعي وعليه نستعين باختبار (Jarque - Bera) الذي اكد لنا ان البواقي موزعة توزيعا طبيعيا إذ بلغت قيمة الاحتمالية (0.425306) وهي بهذا اكبر من 5% وعليه تم رفض الفرضية البديلة التي تنص بان توزيع البواقي لايخضع للتوزيع الطبيعي ونقبل بفرضية العدم .

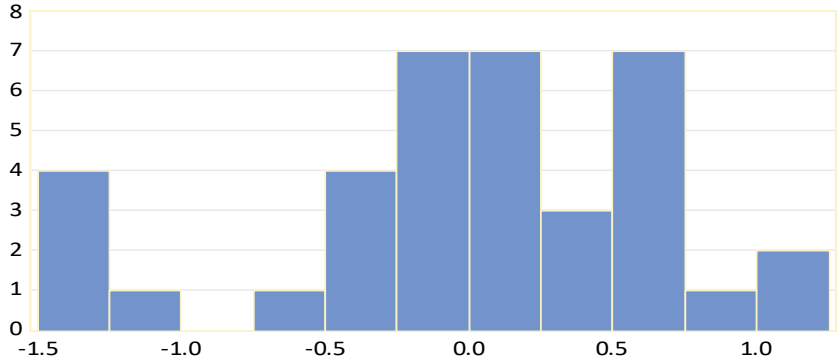

شكل(3) التوزيع الطبيعي للبواقي

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

❖ اختبار الارتباط التسلسلي الذاتي للبواقي (LM Test)

بالاعتماد على اختبار (Breuschi - Godfiey) يتم الكشـف عن الارتباط التسـلسـلي بين البواقي حيث يتم مقارنة القيمة المحتسـبة مع القيمة الجدولية لاختبار مربع كاي عند كسـتوى معنوية 5% وفي انموذج البحث تبين لنا خلو الانموذج من ارتباط تسـلسـلي حيث بلغت قيمة الاحتمالية (0.4601) وهي بذلك اكبر من 5% ووفقا لذلك سيتم رفض الفرضية البديلة وقبول فرضية العدم التي تنص على خلو بواقي الانموذج من الارتباط التسلسلي .

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.591312	Prob. F(2,27)	0.5606
Obs*R-squared	1.552625	Prob. Chi-Square(2)	0.4601

المصدر: من مخرجات برنامج Eviews12

❖ اختبار تباين الاخطاء Heteroscedasticity Test

International Journal of Academic Multidisciplinary Research (IJAMR)
ISSN: 2643-9670
Vol. 6 Issue 7, July - 2022, Pages: 266-293

يتم الاعتماد على اختبار (Breusch –Pagan- Godfrey) للتاكد من ان الاخطاء العشـــوائية حول خط الانحدار المقدر لها نفس التباين وفي انموذجنا المقدر تبين عدم وجود تباين لحد الخطأ حيث اظهرت نتائج الاختبار ان القيمة الاحتمالية تســاوي (0.2059) وهي هذا اكبر من 5% وعليه يتم قبول فرضية العدم التي تنص على ان تباين البواقي متجانس ونرفض الفرضية البديلة التي تنفي فرضية العدم.

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.581007	Prob. F(1,33)	0.2174
Obs*R-squared	1.600163	Prob. Chi-Square(1)	0.2059

المصدر: من مخرجات برنامج Eviews12

❖ اختبار استقرارية الانموذج

للتاكد من استقرارية بواقي الانموذج نعتمد على اختبار الجذور المتعددة حيث ان نتائج شعاع الانحدار الذاتي تكون مستقرة اذا كانت جميع الجذور اقل من الواحد والشـــكل (4) والجدول المجاور له يبين لنا ان مجموع المعاملات اقل من الواحد وكل النقاط تقع داخل حدود الدائرة وهذا مايدل على ان الانموذج لايعاني من مشكلة الارتباط الخطي او عدم تجانس التباين، إذ يمكننا الاستنتاج بان الانموذج القياسي يستوفي شروط الاستقرارية .

Roots of Characteristic Polynomial
Endogenous variables: DLIEX DLCEX DLOILR
Exogenous variables: C
Lag specification: 1 2
Date: 07/11/22 Time: 23:47

Root	Modulus
-0.317402 - 0.760706i	0.824268
-0.317402 + 0.760706i	0.824268
0.107497 - 0.654573i	0.663341
0.107497 + 0.654573i	0.663341
-0.052020 - 0.221317i	0.227348
-0.052020 + 0.221317i	0.227348

No root lies outside the unit circle.
VAR satisfies the stability condition.

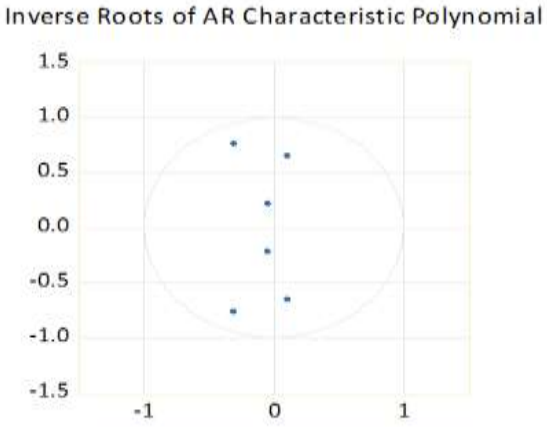

شكل(4) اختبار الجذور المتعددة
المصدر: من مخرجات برنامج Eviews12

الاستنتاجات والمقترحات

اولاً: الاستنتاجات

1. اظهر البحث ضـمن جانبه النظري ان سـياسـة الانفاق العام في السـعودية ركزت بشـكل كبير على الموازنة التشـغيلية على حسـاب الموازنة الاسـتثمارية في معظم سـنوات البحث . حيث اظهر البحث اسـتئثار النفقات الجارية باهمية كبيرة مقارنة بالانفاق الاسـتثماري خاصـة في السنوات التي شهدت انخفاض في اسعار النفط حيث استمرت حصة الانفاق الجاري من الموازنة العامة عند مستوياتها التي تضمن للاقتصاد

استقراره وعدم تعرضه لتداعيات التغيرات الحاصلة في موازنة الدولة وذلك على حساب حصة الانفاق الاستثماري. ياتي هذا التوجه الانفاقي للسعودية من النمط الريعي المعتمد في ادارة الاقتصاد القومي من منطلق الحفاظ على تأييد وولاء افراد المجتمع وكسب رضاهم واعتقاداً منها ان انخفاض اسعار النفط هي حالة مؤقتة .

2. بين البحث أن مسار الإنفاق الاستثماري الحكومي في السعودية خلال مدة البحث لم يسر على وتيرة واحدة، نظرا لتأثر ادوات السياسة المالية بالمتغيرات الإقليمية والدولية كالازمات الاقتصادية وما ترتب على ذلك من انخفاض أسعار النفط، اضافة الى حرب الخليج الاولى والثانية، والحرب في اليمن التي انفقت السعودية فيها مبالغ ضخمة.
3. من خلال البحث تبين لنا ان الايرادات النفطية شهدت تقلبات عديدة في عقدي الثمانينيات والتسعينيات الامر الذي اظهر الارتباط الوثيق بين الايرادات النفطية والانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بالمدة من 2000-2020.
4. يستأثر الانفاق العام بأهمية كبيرة في اقتصاد السعودية باعتباره القناة الرئيسة التي من خلالها يتم من خلالها توجيه الريع النفطي للقطاع غير النفطي.
5. ان الاقتصاد السعودي على الرغم من اعتباره اقتصاد حر قائم على آليات السوق فإن دور الدولة فيه محوري وذو تأثير كبير في ادارة الاقتصاد وسواء من ناحية التشريعات القانونية او من ناحية امتلاكها للفائض النفطي الذي تستطيع من خلال الانفاق العام التأثير في الاقتصاد ومفاصله المختلفة بشكل كبير.
6. اظهر البحث في جانبه القياسي ان السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث مستقرة في الفرق الاول وهذا يؤكد انها متكاملة من الدرجة الاولى. مما يؤكد على ان أي تغير يحدث في السلسلة فان التأثير سيكون لفترة قصيرة وبعدها ستعود السلسلة الزمنية الى متوسطها.
7. من خلال ما توصلنا اليه من نتائج تبين لنا تطابق نتائج الانموذج المقدر مع منطق النظرية الاقتصادية وواقع الاقتصاد السعودي، حيث تبين لنا توافق اشارة معلمة ومعنوية كل من الايرادات النفطية والانفاق الجاري خلال مدة البحث.
8. اظهر البحث من خلال منهجية جوهانسن _ جسيلس وجود ثلاث متجهات للتكامل المشترك من خلال اختبار الاثر واختبار القيم الذاتية العظمى.
9. تبين لنا من خلال اختبار سببية كرانجر وجود علاقة سببية تبادلية (ثنائية) موجبة بين كل من (متغير الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري الحكومي) وعلاقة احادية موجبة من طرف (الايرادات النفطية) الى متغير (الانفاق الاستثماري الحكومي) في المدى الطويل وهذا يوضح طبيعة العلاقة التي تربط متغيرات البحث فقا لمدى استجابة السياسة المالية للتغيرات الهيكلية في مسار متغيرات الانموذج في المدى الطويل .
10. بلغت المرونة الجزئية للايرادات النفطية في الانفاق الاستثماري (0.196939-) في الامد الطويل اي ان زيادة الايرادات النفطية بنسبة (1 %) من شأنها احداث زيادة في الانفاق الاستثماري بـــ (0.196939-) وهذه النتيجة تتطابق مع النظرية الاقتصادية. كما وتبين لنا وجود علاقة عكسية ومعنوية لمتغير الانفاق الجاري حيث بلغت المرونة الجزئية للانفاق الجاري (0.162831-) في الاجل الطويل، اي ان زيادة الانفاق الجاري بمقدار(1%) من شانه خفض الانفاق الاستثماري بمقدار (0.162831-) وهذه النتيجة تتطابق مع النظرية الاقتصادية وتتطابق مع طبيعة الاقتصاد الريعي فمع تزايد حصة الانفاق الجاري تنخفض تخصيصات الانفاق الاستثماري الحكومي خاصة في ظل تقلبات اسعار النفط وانعكاساتها على الايرادات العامة.
11. من خلال معلمات الاجل القصير تبين لنا ان زيادة الايرادات النفطية من شانه احداث زيادة في الانفاق الاستثماري الحكومي في فترة الابطاء ا(1 و2) وبالنسبة للانفاق الجاري فان زيادة تخصيصاته في الموازنة العامة للحكومة من شانه خفض قيمة الانفاق الاستثماري خاصة في فترة الابطاء(1).

ثانياً: المقترحات

من خلال ما تقدم بإمكان هذا البحث الخروج بعدد من المقترحات العامة المتمثلة بالآتي:

1. وفقا لما تملكه المملكة العربية السعودية من امكانات مادية ومالية من الافضل لها ان تتوسع في تنويع استثماراتها العامة نحو انشطة وقطاعات اكثر انتاجية واكثر ترابطا مع الواقع الاقتصادي ومتطلبات الاستثمارات الخاصة لتخفيف العبء على الموازنة العامة وتهيئة البيئة المحفزة للقطاع الخاص.
2. ان تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي والوصول الى مراحل متقدمة من التنمية الاقتصادية يتطلب توسيع نطاق الاستثمار العام بشكل يخدم اهداف الاقتصاد القومي دون ان يزاحم الاستثمار الخاص او يقلل من كفاءة اداء انشطة القطاع العام والخاص ويتم ذلك من خلال تفعيل ادوات السياسة المالية باتجاه استدامة المالية العامة.
3. في ظل ضعف قنوات الادخار والاستثمار في السعودية فان زيادة تخصيصات الانفاق الجاري من شانها زيادة دخول الافراد الامر الذي يزيد من قدرتهم الشرائية نحو طلب متزايد على السلع والخدمات المستوردة. مما يزيد ذلك من تسرب الدخل الى الخارج . لذلك سيكون من الافضل العمل على تحسين بيئة الاعمال لتحفيز الاستثمارات الاجنبية وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مشاريع متنوعة وفقا لما تتضمنه رؤية 2030 لتقليل الاعتماد على الايرادات النفطية الخاضعة للتقلبات وتكوين قاعدة انتاجية متنوعة من شانها تحقيق الاستدامة المالية.
4. يتطلب من اصحاب الشأن في ادارة السياسة المالية للبلد العمل على التنسيق ما بين الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري بشكل يحقق التكامل ما بينهم ويضمن كفاءة الاستخدام للإيرادات العامة خاصة الايرادات النفطية لتجنب اثار الصدمات النفطية السلبية على الاقتصاد القومي.

قائمة المصادر

اولاً: المصادر العربية

1. الافندي، محمد احمد،(2012)، مبادىء الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء.
2. حسن، نضال قادر،(2014)، قياس وتحليل العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي الاستثماري والناتج المحلي الاجمالي غير النفطي في العراق للمدة 1990-2011، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية المجلد 20، العدد 78.
3. الدعمي، زينب عبد الحسين،(2018)،انتاجية الانفاق العام في العراق واشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
4. الرسول، احمد ابو اليزيد و العمر، ابراهيم بن صالح(2010)، العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص بالمملكة العربية السعودية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، العدد، 138.
5. السيفو ، وليد اسماعيل .شلوف، فيصل مفتاح و جواد، صائب ابراهيم،(2006)، اساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي،الطبعة الاولى، الاهلية للنشر والتوزيع، الاردن، عمان.
6. الشمري ، حسين عبدالكريم جعاز،(2016)، توظيف عوائد النفط في بلدان ريعية مختارة مع الاشارة الى العراق للمدة 1990-2013، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء.
7. علي، سهام يوسف،(2014)، محددات الاستثمار الخاص في ليبيا، مجلة جامعة سبها للعلوم الانسانية المجلد الثالث عشر العدد الثاني.
8. برنامج الاستدامة المالية ، 2021 متوفر على الرابط الاتي:

https://www.vision2030.gov.sa/ar/v2030/vrps/

9. تقارير واحصائيات سنوية لمنظمة اوبك متوفر على الرابط الآتي:

https://www.opec.org/opec_web/en/

10. تقارير واحصائيات البنك المركزي السعودي (مؤسسة النقد العربي سابقا) متوفرة على الرابط الآتي:

www.sama.gov.sa/ar- sa/EconomicReports/pages/YearlyStatistics.aspx

ثانياً: المصادر الاجنبية

1. **Alharbi**, **A**. (2020), Economic effects of low oil prices in Saudi Arabia, International Journal of Information Technology.
2. **Alshahrani**, **Saad and Alsadiq Ali J**,(2014) Economic Growth and Government Spending in Saudi Arabia: an Empirical Investigation, IMF Working Paper.
3. **Balttagi**, **Badi H**, (2021), Econometric Analysis of Panel Data, Sixth Edition, Department of Economics and the Center for Policy, Research, NY, USA.
4. **Cavallo** ,**Eduardo** , **and Daude**, **Christian**,(2008) , Public investment in developing Countries: A blessing or a curse?, Working Paper, American Development Bank, No. 648.
5. **Dimitrios Asterious and Stephrn G**,**Hall**(2007),Applied Econometrics : AModern Approach by using Eviews and Microfit Revised Edition, palgrave Macmillan, NewYork.
6. **Fasanya**, **ismail and etal**,(2021), Oil price and stock market behaviour in GCC countries: Do ymmetries and structural breaks matter? journal homepage: www.elsevier.com/locate/esr.
7. **Foudeh**, **Musa**,(2017),the long Run Effect of oil prices on Economic Growth: The case of Saudi Arabia,International Journal of energy Economics and policy ,7(6).
8. **Gary**, **Stefanie and Juan Carlos Valdivia**,(2017),An analysis of the contribution of public expenditure to economic growth and fiscal multipliers in Mexico, Central America and the Dominican Republic, 1990-2015, United Nations publication, CLAC– Studies and Perspectives Series – Mexico – No. 173.
9. **Gaspar**, **Vitor and Mauro**, **Paolo**,(2020), Public Investment for the Recovery IMF Working Paper.
10. **Gujarati** , **Damoodoar N** (2004) Basic Economics , 4 Edition , New Delhi ,Tata McGraw Hill.
11. **Hamidy** ,**Abdulrahman** ,(2015), Aspects of fiscal/debt management and monetary policy interaction: the recent experience of Saudi Arabia ,Working papers for Bank for international settlement, No 67.
12. **Johari**, **Ghazi and starr**, **Martha**,(2011), Fiscal policy and growth in Saudi Arabia, Review of ziddle East Economics and Finance
13. **Pesaran** , **M**. **Hashem**, (1997), An Autoregressive Distributed Lag Modelling Approach to Cointegration Analysis, Department of Applied Economics, University of Cambridge, England.